وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أزمة الهوية الطائفية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي

مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إستراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالبة :

حيزية بركات

إشراف الدكتور :

حسان بن نوي

أمام اللجنة المناقشة المكونة من السادة :

- الدكتور : حيلاس محمد الدين ..... رئيسا
- الأستاذ غزال أحمد ..... مناقشا
- الأستاذ : حسان بن نوي ..... مشرفا

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى على توفيقه لنا، وتسديد خطانا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف "حسان بن نوي" على ما قدمه لي من نصائح وإرشادات.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، كما أتقد بالشكر إلى أستاذ رئيس القسم الأستاذ "حسام الدين بوعيسى" على كل نصائحه وتوجيهاته.

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة على ما قدموه لنا من معرفة في إطار إنجاز هذا البحث.

الإهداء

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها : أمي الحنون

إلى أبي الغالي الذي طان سندا لي

إلى من جعله الله شريكي في الحياة روجي الغالي : رشيد

إلى شمعة حياتي : إبنتي إبتهال

إلى من أفتخر بذكرهم أمام الناس: إخوتي وأخواتي حياة وأولادها، سميرة ، عزيزة وإبنتها لجين، حنان وإبنتها آلاء الرحمان، وبسمة وإبنتها رشا، بشرى.

عبد الحميد، عز الدين، يوسف.

إلى أخي الكبير باديس وزوجته فايزة وأولادها عماد الدين، صلاح الدين إلى كل الأصدقاء والصديقات، أختي الغالية صباح.

إلى عائلة زوجي من كبيرها الى صغيرها.

الفصل التمهيدي

أ / مقدمة:

وجد الاختلاف منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض سواء في الجنس أو العرق أو المعتقد و قد اقترنت الاختلافات بين البشر على مرّ التاريخ بالصراعات التي تعددت أسبابها إما عرقية و تتجلى في التطهير العرقي أو دينية تتضح من خلال الحروب الدينية.

معظم الحروب في العصر الحديث كانت ذات منطلق سياسي إلا أن الاختلاف العرقي و المنهجي كان له دور بارز في تأجيج هذه الحروب و أصبحت الاختلافات و تزال في ظل مفهوم الدولة الحديثة مصدر تهديد الاستقرار الدولي التي تشكل من طوائف متعددة بسبب صعوبة التوفيق بينها و الخروج بقرارات سياسية تراعي كافة الحقوق الاجتماعية و السياسية للمواطنين.

يعد تنوع الأقليات بمتغيراتها الدينية اللغوية العرقية الطائفية في أي مجتمع كان وضعاً طبيعياً يمكن تصور تفاعلاته في مظهرين أساسيين الأول يتعلق بتجانس الوحدات الجزئية وذوبانها في إطار الكل الموحد و الثاني بطغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي بما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات كما ذهبت ذلك أغلب الدراسات حول هذا الموضوع.

يعتبر التعايش السلمي داخل أي بلد من البلدان بين مختلف الفئات القومية أو اللاتينية، أو الدينية أو اللغوية ذخرا باعتباره مصدرا من مصادر الإثراء الاجتماعي والثقافي فقد نجحت العديد من الدول في التوفيق بين الاعتبارات السامية مثل: المساواة وعدم الانحياز والتميز والأمن القومي والاستقلال السياسي فيما يتعلق بهوية مختلف فئات مواطنيها وحمايتها.

واختيار موضوع الأقليات و تأثيرها على الاستقرار السياسي والنظم السياسية كان بدافع الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع على الصعيدين المحلي و الدولي، و ذلك أنه ليس من المواضيع النظرية البحتة المجردة ، إنما هو موضوع تداعياته تنعكس دوما على الأحداث الجارية في المجتمع الدولي، و للدلالة على ذلك يكفينا أن نلقي نظرة على أي موقع من خارطة العالم لنحد اضطرابات و توترات و حروب أيضا أغلبها بسبب تفاقم مشاكل الأقليات.

ب / أهمية الموضوع:

نظرا للارتباط مسألة الأقليات بخاصية التنوع و عدم التجانس القومي سواء أكانت ذلك عرقيا أو دينيا أو لغويا أو طائفيا فهي تعد من أهم العوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية انطلاقا من اعتقاد كل جماعة أقلية بأن جنسها هو الأرقى أو دينها هو الأسمى أو لغتها هي اللغة الأم و هكذا دواليك ، فإن طبيعة الأطراف و العقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات و التي غالبا ما تكون عنيفة و عدائية بؤرى أحيانا إلى تزايد الشعور بالتمايز و الركون إلى الذاتية و من ثم الصراع و التصادم فيما بينها، و منطقة الشرق الأوسط و حالة العراق خصوصاً لا تكاد تخرج عن هذا السياق.

رغم وجود الكثير من الدراسات حول الأقليات و التي أغلبها ركزت على متغير النزاع في المنطقة في نطاق القارة الإفريقية أو الأوروبية في حين تفتقر المكتبة الخاصة للدراسات العلمية حول هذا الموضوع و تحديداً علاقة الأقليات باستقرار النظم السياسية.

يسعى هذا البحث إلى اعتماد التحليل المقارن و الخروج من دائرة الوصف للكشف عن أبعاد مشكلة الأقليات و ايجاد تفاسير و من ثم إن أمكن اقتراحات علمية لتجاوزها ، كما قد يشكل هذا البحث فرضية لبحوث أخرى جديدة.

- **أدبيات الدراسة:**

- **الدراسات السابقة:**

إن صعوبة وتشابك هذا الموضوع و كذلك قيمة و حساسية موضوع الطائفية في العالم العربي جعله يأخذ حيزا كبير من الاهتمام لذلك نجد العديد من الباحثين ممن تحدثوا عن هذا الموضوع بإسهاب كل منهم تتمحور دراسته على شطر مهم من هذا الموضوع.

1- تناول الباحث "**فالح عبد الجبار**" في مقال له في مجلة التيار الوطني الديمقراطي العراقي معنون بـ " في المشكلة الطائفية الجزء الأول " الطائفية في مفهومها العام و جذورها التاريخية.

- و تناول خالد مزابية في مذكرته المقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية و المعنونة بالطائفية السياسية ف شكلها السياسي و أثرها على الاستقرار السياسي.
- دراسة حالة لبنان " إلى الطائفية في شكلها السياسي و كيف تؤثر على الاستقرار السياسي للدول من خلال ما تقدمه لدولة لبنان كنموذج لهذه الطائفية السياسية التي تؤثر سلبا و ايجابا على الاستقرار السياسي.
- و تطرق كذلك الكاتب " **صيام عبد الحميد** " إلى موضوع الطائفية في العالم العربي في مقال له بعنوان " **ثلاث مظاهر مرضية تجاوزها العالم إلا النظام العربي الطائفية – السلطوية وتهميش المرأة** " و ذلك بحديثه على تجذر الطائفية في العالم العربي و أنها ظاهرة حديثة مست العالم العربي و الاسلامي بعدما كان هذين العالمين يعيشان تناسب و تناغم بين مكوناته وو اقتصرت دراسته على هذه التوضيحات و هذه تعد من بين المقدمات التي اتخذناها في دراستنا للحديث عن الحركات الطائفية في العالم العربي مع أخذ هذا العالم له تاريخ طويل مع الطائفية.
- تناول الباحث " **جوزيف باهوت Jozebf Bahot** " في مقال له بعنوان " **الطائفية في لبنان و سوريا** " ديناميكات الامتداد المتبادل، الذي نشر في مجلة " peace Brief" في عددها 159 تأثير الطائفية في لبنان وامتدادها إلى سوريا خاصة مع وصول الحراك

الاجتماعي في الدول العربية إلى سوريا و كيف أن بعض الطوائف اللبنانية تدعم استمرار الوضع المتأزم في سوريا خدمة لمصالحها الخاصة المسيحيين و الدور.

ج / أسباب إختيار الموضوع

1 – الأسباب الموضوعية :

ترجع هذه الأسباب بالدرجة الأولى إلى الموضوع بحد ذاته من جهة ومن جهة أخرى إلى خصوصيته هذه المسألة التي كانت ولا تزال تشكل مصدر تخوف لدى الدول المعنية بها، بعدما شهدته من نزاعات داخلية بسببها خلفت خسائر بشرية ومادية هامة.

إضافة إلى محاولة إثراء هذا الموضوع وتسليط الضوء بقدر الإمكان على مختلف جوانبه وأبعاده خاصة وأن الكثير لا يعر وبشكل واضح ما يتعلق بهذه وتاريخها الذي لا يزال يعتبره الكثير تاريخا غامضا.

2 – الأسباب الذاتية :

على الرغم من إدراكنا لصعوبة اختيار هذا الموضوع إلا أننا فضلنا التطرق إليه لرغبة ذاتية في التعرف على مختلف جوانبه، إلى جانب محاولة إثراء مكتبة الأقليات باعتبارها باتت من أهم المواضيع التي تطرح في هذا التخصص.

د / الإشكالية :

تعد مسألة المجموعات العرقية والأقليات من بين أهم المسائل التي أخذت تبرز بشكل هام على الساحة الدولية، وذلك إبتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، ويستمر ذلك الى وقتنا الحالي، كما أنها باتت من بين أهم المواضيع التي أصبحت تهتم بها دراسة العلاقات الدولية حيث ذهب العديد من الباحثين إلى الاعتقاد بأن عقد التسعينات من القرن العشرين قد أصبح عقد الهوية المسألة المرتبطة بمسألة الجماعات

لعرقية والأقليات وغيرها وكيف برزت نتائج الإحتلال الامريكي عن الهوية الطائفية في العراق؟.

لقد جاء الاهتمام بدراسة مسألة العرقية والأقليات في إطار دراسة العلاقات الدولية بعد مرحلة من التطور التي عرفها العالم وكذا النظام الدولي من أحداث وحروب، كان لها الأثر الهام في بروز هذه المسألة بشكل يوضح مدى الدور الذي باتت تلعبه خاصة وأنها أصبحت لا تعد فقط من الشؤون الداخلية للدول التي توجد بها، بل تعدى الأمر نطاق جغرافي وسياسية أوسع مما أدى إلى اتخاذ هذه المسائل بعد داخليا وآخر خارجيا سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، لعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات هي ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية وإستقرار الدول التي توجد بها وحتى الإستقرار الإقليمي والدولي نظرا لتواجد هذه المسألة في العديد من دول العالم، التي شهدت وتشهد في الكثير من الأحيان صراعات داخلية وحروبا أهلية طويلة الأمد أثرت على مختلف جوانب الحياة بها من سياسة وإقتصاد وعلاقات إجتماعية وحتى نزاعات فيما بينها.

فمسألة الأقليات تطورت بشكل جعلها تأخذ طابع النزاع الداخلي، وظلت دراسة هذه المسألة تعتبرها معلقة بمسألة داخلية تخص الدولة ولا غير، ومن هنا فإن التعامل مع هذه المسألة تكون مرتبطا بالسياسة الداخلية والقانونية للدولة، إلا أن تطور وتغير الظروف الداخلية للدولة وكذلك على المستوى الخارجي أدى إلى إتساع رقعة هذه المسائل على المستوى الخارجي نظرا لسرعة انتشارها وإختلاف مطالب جماعات الأقليات، فمنها من يطالب بحق المساواة في إطار المجتمع الواحد ونها من يطالب بالانفصال عن الدولة المتواجدة بها لتأسيس هوية مستقلة بها.

وما يؤيد من توسيع نطاق هذه المسألة الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية التي ومن خلال مصالحها في الكثير من مناطق العالم، تؤدي إلى جعل هذه المسالة ذات أبعاد خارجية وهذا ما جعل منها أحد عوامل الإستقرار السياسي سواء على المستوى الداخل أو على المستوى الخارجي.

وفي هذا الإطار تبرز مسألة المجموعات العرقية والاقليات في منطقة الشرق الأوسط، حيث شكلت هذه المسألة ولا تزال تشكل موضوع إهتمام العديد من الباحثين، وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الأقليات لا تزال تعرف إختلافات عديدة في إطار تحديد موطنهم تعدادهم، وذلك نظرا لتواجدهم في خمس دل هي : العراق، تركيا، إيران، سوريا، والجمهوريات السوفياتية سابقا خاصة أرمينيا.

هذا إلى جانب إختلاف هذه الحركات عبر هذه الدول في طبيعة مطالبها التي تراوحت ما بين المطالبة بالانفصال، والمطالبة بالحكم الذاتي نظرا لإختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها وكذلك إختلاف ظروفها عبر هذه الدول إضافة إلى اختلاف إرتباطاتهم الخارجية الأمر الذي أدى إلى إتخاذ مسألة الأقليات في المنطقة التي يتواجدون بها أهمية كبيرة، خاصة في إطار إرتباطها بالأحداث التي عرفتها وتعرفها المنطقة الأمر الذي ظهر بشكل خاص إبتداءا من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، ميزتها حرب الخليج الثانية التي أدت إلى طرح العديد من القضايا بشكل أوسع وحتى حساس وعلى هذا الأساس يمكن أن نعبر عن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي :

- **ما هو تأثير البعد الطائفي على إستقرار النظام في العراق بعد الاحتلال الأمريكي؟**

والذي تندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات الجزئية وذلك كالتالي :

- ما هي جذور الطائفية ؟
- كيف يؤثر التعدد المذهبي والطائفي على استقرار الدول؟
- ما هي الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال الأمريكي في العراق؟
- ما هي أبرز السيناريوهات المتوقعة للوضع الطائفي في العراق؟
- ما مستقبل أوضاع الأقليات في العراق؟

هـ / الفرضيات :

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

أ – كلما زاد إحتواء الطائفية كلما أدى ذلك لتفجير الصراعات ومن ثم عدم الإستقرار.

ب – كلما زادت حالات التدخلات الخارجية كلما تعقدت وتباعدت المسافات بين الطوائف.

ج – تم تكريس حالة عدم الاستقرار في النظام سياسي؟

و / المنهج المتبع في الدراسة:

قصد تفكيك الاشكالية المطروحة والبرهنة على صحة الفرضيات من عدمها وبالتالي التحكم في الموضوع أكثر لا بد من تحديد الأداء والمنهجية والإطار التحليل الذي يحتويه البحث :

إستخدام المنهج النظمي المحدد للتفاعلات ضمن الأطر الثلاثة : الوطني، الإقليمي، الدولي.

وتحليل عوامل الربط والتأثير بين المستويات الثلاثة :

فطبيعة التفاعلات بين مختلف الطوائف في العراق يقتضي البحث استخدام منهج دراسة الحالة إذ تعلق الأمر بتحليل طبيعة وتعدد الطوائف في العراق، لمتابعة مختلف

التطورات المتجسدة على نموذج الدراسة ومختلف العوامل والمتغيرات المساوقة والمثيرة للأحداث.

كما إقتضت الضرورة توظيف المنهج التاريخي بهدف مناقشته الكثير من الأفكار والتي إعتبرت المسلمات من جهة والبحث مع الامتدادات والأصول التاريخية للأحداث مع إستخدام ميكانيزم لمقارنة لرصيد بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرة، والتي من خلالها تم تحديد الفاعلة والنشطة منها والمؤثرة على إستقرار مختلف الأنظمة السياسة.

ن / تقسيم الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومناقشة مختلف متغيراتها إرتأينا وضع خطة من ثلاثة فصول نعالج في الفصل الأول مسألة الأقليات كحالة قابلة للتأصيل على المستوى المفاهيمي والنظري من خلال تقديم بعض التعاريف لمصطلح الأقلية وما قد يرتبط به من مفاهيم ومصطلحات وجذورها التاريخية في العراق، ووسائل وأهداف تسعى من خلالها إلى التأثير داخليا وخارجيا بما يهدد إستقرار الدول الذي يضفي على المسألة بعدا دوليا.

نتطرق في المبحث الثاني إلى محاولة تحليل وتفسير مسألة الأقليات ن خلال توظيف المقاربة الواقعة الإثنية في تفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية والمقاربة النظمية في تحليل حركة الأقليات وتفاعلاتها في إطار النظام السياسي القائم.

أما الفصل الثاني فيتمحور بشكل خاص حول تحليل بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ورصد الأبعاد الجيوستراتيجية لهذه المشكلة وأثرها على استقرار الأنظمة في المنطقة.

والمبحث الثاني ونعالج واقع الهويات الطائفية في العراق قبل الاحتلال الامريكي وأثناء وبعد الاحتلال الأمريكي.

والفصل الثالث نعالج جملة من المطالب المختلفة وتصنيفاتها وتأثير الأقليات على الاستقرار السياسي وتقيم واقع الأقليات في ظل التعبئة الدولية الراهنة .

المبحث الأول : رصد مختلف مطالبها وتصنيفاتها.

المبحث الثاني : واقع الاقليات في ظل التعبة الدولية الراهنة.

ل / الصعوبات :

إعترض بحثنا هذا عدة صعوبات كان أهمها تعقيد هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى تلك المتعلقة بطبيعة المراجع وطريقة استغلالها، فعلى الرغم من توفر العديد من الكتابات حول هذا الموضوع إلا أنه يغلب عليها طابع الخلاف والتضارب في العديد من تفاصيل هذا الموضوع، في ظل وجود كتابات للدارسين للطائفية، وكتابات لدراسين وباحثين جانب إلا أننا حاولنا بذل جهد بمحاولة تناول أهم المراجع المتعلقة بهذا الموضوع والمقارنة بينها للوصول إلى نتائج ذات طابع علمي وموضوعي ومنطقي في التحليل.

الفصل الأول

أهم الارتباطات المفاهيمية النظرية المفسرة لمفهوم الهوية

الفصل الأول المعنون أهم الارتباطات المفاهيمية النظمية المفسرة لمفهوم الخوية الطائفية، إذ تعد الطائفية من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكيك العديد من الدول ولا تزال العديد من البلدان تعاني منا وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والفرق لإدارة تنوعها الإثني والذي بدوره مقسم إلى بحثين.

المبحث الأول نتطرق فيه مفاهيم حول الهوية الطائفية وجذورها تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الهوية الطائفية، تتقاطع مع العديد من المصطلحات والتي تكاد أن تكون مطابقة لها، كما سط الضوء على محدداتها وآلياتها من وسائل وأهداف، تسعى من خلالها إلى التأثير داخليا وخارجيا.

ونتطرق في المبحث الثاني إلى محاولة المقاربة الواقعية الإثنية في تفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية والمقاربة النظمية في تحليل حركة الأقليات وتفاعلاتها في إطار النظام السياسي القائم.

المطلب الأول : مفهوم الطائفية وجذورها

أُشير للطائفية في العديد من الدراسات على أنها عقبة أمام التطور، غير أن الموضوعية تقتضي دراسة انعكاسات الطائفية معرفة ماهية الطائفية أولا وهذا ما سوف نعرج عليه في هذا المبحث، من خلال عرض معاني عديدة للطائفية ثم عرض المصطلحات ذات الصلة بالطائفية كالأقلية القومية الإثنية العرقية.

تعريف الطائفية : لا يمكن الجزم بأن الطائفية شكل سياسي من حيث ارتباطاتها بالشعوب والمجتمعات بشتى تنوعاتها ودينية من حيث الصيغة المذهبية والانتماءات الدينية، من هنا يتبادر لأذهاننا العديد من الطروحات فهل من الممكن تحول الحس الطائفي إلى منع إيجابي للإحساس بالانتماء الوطني وأن تكون الطائفية مسلكا للمواطنة الصالحة.

أ – الطائفية لغة : ذكر "**محمد الرازي**" في "**مختار الصحاح**" :" الطائفية قطعة من قوله تعالى "**وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين**" (سورة النور، الآية 02)."

وذكر "**ابن منظور**" في "لسان العرب" : "الطائفية من الشيء جزء منه"، وقال "مجاهد" : "الطائفية الرجل الواحد إلى الألف، فالطائفية هي الفرقة من الناس"[1].

ب– الطائفية اصطلاحا: في علم الاجتماع الطائفية الدينية غالبا ما تقرن مع نقاش الكنسية، وتعد جماعة صغيرة يتميز دينها بالفردية وذات معتقد مغاير وأحيانا معتقدات سرية خاصة، الطائفية هي قوة التمسك بالطائفة كمسلك أو كمذهب أو كمبدأ عقائدي وتعبير عن قوة الانغلاق داخل بيئة دينية معينة وهي التعصب والتزمت على مبدأ التمايزيين الآخرين عن نفسها في ظاهرتين:

[1] – كاظم الشيب: المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحد، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص51-52.

- ظاهرة الجماعة الدينية العلنية المعترف بها رسميا وقانونيا.
- ظاهرة الجماعة الدينية الكامنة أو الباطنة لأخذه في التكوين كمعارضة في وجه قوى طائفية أخرى[1].

الطائفية هي ذلك الإنتماء لطائفة دينية معينة قد تكون انفصلت عن مجموعة دينية كبرى، لذلك يحدد انتماء الفرد إلى مجموعة كبرى ثم صغرى، فالصغرى وهكذا مما يشكل ما يشبه الهرم، كأن يكون الفرد مسيحيا أرثودوكسيا قبطيا، وقد يشكل الدين متغير الأقلية الرئيسي وعليه فإن الأقلية يمكن أن تؤسس على معايير عرقية أو لغوية أو دينية أو قبلية أو كلها مجتمعة استنادا إلى تمسك أفرادها بهويتهم الفردية والجماعية[2].

وترتبط الطائفية بالمعتقدات الدينية أين يكون الفرد منتميا إلى فئة دينية معينة مما يجعله يختلف عن أفراد آخرين ينتمون إلى فئات دينية أخرى، كما أن الانتماء إلى جماعة دينية قد يكون على شكل هرمي، بحيث يكون الفرد منتميا إلى جماعة دينية تشكل جزءا من جماعة أخرى أكبر منها كالمذهب من الطائفة، كأن يكون مسلما شيعيا، أو مسيحيا كاثوليكيا أو بروتستانتيا[3].

تعريف السعيد السامرائي: الطائفية هي تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضغينة تجاه الشيعي، وشعور الشيعي بالضغينة تجاه

---

[1] – المرجع نفسه، ص55.

[2] – حسان بن نوي، تأثير الأقليات على الاستقرار والنظم السياسية في الشرق الأوسط، ط1، 2015، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، ص54.

[3] – ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005، ص43.

السني، وهذا كله دون سبب واضح بل نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد آخر[1].

جذور الطائفية :

أ/ العامل الديني في الحضارات غير الإسلامية:

ونتناول هذا العصر من خلال الديانتين الرئيسيتين اليهودية والمسيحية.

1 – **الديانة اليهودية :** افترق اليهود بسبب خلافهم في دينهم بعد تخريب بيت المقدس الذي بناه النبي سليمان عليه السلام إلى أربعة فرق، وهم الطائفة القراء وطائفة العنانية طائفة السمرة فطائفة الربانية يعدلون في أحكام الشريعة على التلمود، وهي لا تعمل بالنصوص الإلهية، وهناك من يعتبرهم بعيدين تمام البعد عن الأصول الحقيقية للديانة اليهودية، أما طائفة القراء يحكمون نصوص التوراة، ولا يعترفون بمن خالفهم ويلزمون النص دون تقليد، وفيما يخص الطائفة العنانية تخالف هاته الطائفة وتطعن في الطائفة الربانية والقراء، وأهم الخلافات تجدها في دعوتهم للإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه أرسل للعرب، وإجمال القول في عيسى عليه السلام وإستعمال الأهلة لمعرفة الشهور كما هو عند المسلمين، وكذلك قصة التوراة التي يرون أنها لم تنسخ ويبقى العمل بها، وبالنسبة للطائفة الأخير وهي طائفة السمرة فإنها تنكر نبوءة داوود عليه السلام ومن بعده من الأنبياء، ويرفضون أن يكون بعد موسى عليه السلام نبي.

2 – **الديانة المسيحية :** انقسمت المسيحية إلى ثلاث طوائف، وذلك بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين المسيحية وذلك حسب المراحل التالية:

[1] – سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، لندن، مؤسسة الفجر، ط1، 1993، ص43.

المرحلة الأولى : منذ بدء انتشار المسيحية إلى ظهور الإسلام، كان الاختلاف حول شخصية السيد المسيح، هل المسيح هو الله نفسه؟ هل المسيح فيه جزء بشري وجزء إلهي؟ هل المسيح ابن الله؟ هل الابن المسيح والأب وللأب في الجوهر؟ (تعالى الله عن كل هذا، جل في علاه)[1].

المرحلة الثانية: منذ ظهور الإسلام حتى الحروب الصليبية، وكان الخلاف حول وسائل التقرب من السيد المسيح فيما يتعلق بالصور والتماثيل، هل يمكن التقرب بها أم لا؟ وذلك لتأثرهم بتعاليم الحضارة الإسلامية المبغضة للشرك والتقرب إلى الله بكل ما هو مجسد سواء كان صورة أو صنما أو غير ذلك.

المرحلة الثالثة: من الحروب الصليبية إلى الإصلاح الديني، وقد تميزت بتشكيل الأحزاب الدينية وصراعها فيما بينها أي بين اتباع الديانة المسيخة، وذلك بعد تعايش المسيحيين مع المسلمين، واقتناع الكثير بالعقيدة الإسلامية، وكان من نتائج هذا الصراع انفصال الكنيسة اليونانية الاورثودوكسية عن الكنيسة الكاثوليكية.

ب/ العامل السياسي في الحضارة الإسلامية :

بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، نشأ خلاف كبير بين الصحابة حول من يحكم، فكانت الخلافات منقسمة إلى ثلاث اتجاهات، حيث يرى الاتجاه الأول بأن الأنصار أحق بالخلافة بعد رسول الله فهم من نصروه وأووه، أما الاتجاه الثاني فيرى بأن المهاجرين هم من لهم الحقفي الخلافة بحكم وصية النبي في الأحاديث بأن الأئمة من قريش، وكذلك إنابته لأبي بكر في (إمامة) المسلمين في الصلاة، وبالنسبة للاتجاه الثالث ظهر بعد توالي الأزمنة والخلافات في شكل المذهب الشيعي، والذي ينادي بأحقية أهل بيت النبي صلى الله

[1] – حافظ عثمان، الإسلام والصراعات الدينية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دت)، ص (97، 105).

عليه وسلم في خلافة المسلمين، فهم أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان، وحجتمهم في ذلك أن سيدنا علي وأهل بيته هم صفوة الصفوة من أبناء قريش وأعلاهم قدرا ونسبا ويستخدمون فكرة شهيرة في هذا الصدد، وهي أن أهل البيت هم الثمرة وقريش بمثابة الشجرة والثمرة خير من الشجرة[1].

وتطورت الفكرة عند الشيعة إلى حد الاعتقاد بمعصومية آل البيت، وان إمامة أهل البيت ركن من أركان الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفالها ولا تقويضها إلى الأمة، وبالتالي أصبح الخلاف هنا مع أهل السنة أكبر من كونه خلافا في فهم النصوص بل يذهب إلى كونه خلافا عقائديا بمرور الزمن وتطور الخلاف في مختلف الديانات وأصبحت كل طائفة ترمي الأخرى بعدم الفهم الصحيح للدين، وكل طائفة أصبحت تمثل عقيدة يرى أفرادها أنهم الأحق بالاتباع وقد استطاعت الديانة اليهودية والمسيحية في العصر الحديث احتواء الخلافات داخل طوائفهم وأعراقهم المختلفة، إلا انه في الديانة الإسلامية تطور الاختلاف إلى خلاف وذلك بالاقتتال بين الشيعة والسنة عدم تمكين لغة الحوار وإشكالية حقوق الأقليات وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية والواقع المعاش، كل هذا أثر ولا يزال يؤثر بطبيعة الحال على الاستقرار السياسي للدولة والمجتمع خاصة في ظل الدولة الحديثة القائمة على الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات لكل فرد من أفراد المجتمع[2].

يصعب تحديد خلفية تاريخية للصراع السياسي السني بوجه عام، فالإمامة لم تطن أصلا من أصول المذاهب السنية كافة والتي هي التوحيد، والنبوة والمعاد، مثلما هي لدى الشيعة أو حتى العدل لم يكن أصلا من الأصول مثلما هو لدى الشيعة أيضا، والمعتزلة بقدر ما كان أصل الإمامة والعدل واقعا محققا عبر مختلف مراكز الخليفة ولا يخفى انه لم

[1] – حافظ عثمان، المرجع السابق، ص147.

[2] – المرجع نفسه، ص147.

يظهر تمايز بين السني والشيعي من الناحية العقائدية، إلا بعد ظهور العقيدة الأشعرية، سنية إلى الإمام أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ/935م)، الاالال وفي القرنين الثالث والرابع الهجريين، تبلور الخلاف على أساس فقهي بين الشيعة والسنة، حيث ظهرت كتب الحديث النبوي فلأهل السنة كتب عديدة، أما الشيعة فلديهم الكتب السبعة مع أن ليس هناك من رواية تقول : أن قتلى معركة الجمل (36هـ/ 565م) أو صفين (37هـ/ 657م) دفنوا في مقبرتين متمايزتين مثلا، لكن فصل الجيوش حتم أن يكون إمامين للصلاة، من دون اختلاف في الأذان أو الفصل بين الأوقات أو ضم الأيدي إلى الصدور أو جعلها مرسلات، مع الإشارة إلى أن الناس كانوا علويين وأمويين أو شيعة علي، وشيعة معاوية، فالشيعة اسم عام يأتي بمعنى المشايعين أي أتباع وهو تمايز سياسي بحت، لا ديني وفقهي، وعرف لدى فئة المؤرخين بين الخليفة آنذاك الحسن بن علي وأمير الشام معاوية بن أبي سفيان بـ (عام الجماعة) ويغلب الظن انه لو إلتزم معاوية بشروط ذلك الصلح لتغيير التاريخ، وربما اختلفت خارطة المذاهب والفرق الإسلامية اختلافا جذريا.

فحسب ابن عبد البر، وسواه من المؤرخين من أهل السنة أن الحسن سلم الخلافة لمعاوية حياته لا غير، ثم تكون له من بعده وعلى هذا انعقد بينهما ما انعقد في ذلك، ورأى الحسن ذلك خيرا من إراقة الدماء في طلبها وإن كان عند نفسه أحق بها.

وكما يبدو ظاهر الحديث التالي وهو كما يبدو من الموضوعات دواء للفتنة ونبذا للحرب، التي واجه فيها المسلمين أول مرة بعضهم بعضا مثل (الجمل) و(الصفين)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي : ((إن ابني هذا السيد وإني أرجو أن يصلح الله به بين فئتين من أمتي))، وقال في حديث حماد :((ولعل الله أن يصلح بيه بين فئتين من المسلمين عظيمتين))، وسواء كان وضعه لصالح الحكم أو لصالح الكف عن الحرب والبقاء على دماء الناس.

المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بمفهوم الهوية

أ/ الأقلية : تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة بحيث أن لكل اتجاه مبرراته، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بغض النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع، فمثلا لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 1992/12/18 أي تعريف للأقلية مكتفيا فقط بما يجب أن تخص به من حماية ومراعاة لخصوصياتها دينية كانت أو عرقية أو لغوية كما شاع استعمال المصطلح على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع، تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد أشكال التمييز و الحرمان والاضطهاد والذي قد يكون مورس ضدها مما جعل فرصة مشاركتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا محدودة.

يعرفها "فرنسيسكو كوبونورتي" فيقول: "الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مبسطة يتمتع أعضاءها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية الدينية، اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم، تقاليدهم دينهم ولغتهم"[1].

تم تطوير هذا التعريف من طرف "جيل ديشان" Jals Deshens بقوله : " الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية وتود في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية دينية أو لغوية متلفة عن الأغلبية من السكان، يتضامنون مع

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص40-41.

بعضهم البعض تدفعهم ولو ضمنيا إدارة مشتركة للبقاء، ويسعون لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية مع الأغلبية"[1].

تقدم الموسوعة البريطانية الجديدة تعريف يقول : "الأقلية هي مجموعة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا تعيش ضمن مجتمع أكبير وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصول هذه المجموعة يحمل داخله شبكة من الآثار السياسية والإجتماعية".

يقدم المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعريفا للأقليات يرى أنها عبارة تذكر أولا بتجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل تكون أحدهما أكثر عددا من الأخرى، أو إذا كان ثمة مجموعة أكثر من مجموعتين داخليتين أكثر عددا منها كلها ولا بد أن تضاف إلى الأكثرية خصائص أخرى، ونلاحظ هنا أن تعريف وتحديد الأقلية معكوس، أي بتحديد الأكثرية لكي تكون الأقلية ما هو غير ذلك، أو التعريف بالسلب فالأكثر عددا يمكن أن يكونوا الأقوى"، وذلك ما يحصل من وجهة نظر سياسية حصرا في الأنظمة الديمقراطية ويمكن أن يحصل على العكس أن تعتبر الأقل عددا هم الأفضل كما في الأنظمة الأرستقراطية أو في المجتمعات ذات التوجه النخبوي"[2].

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلا واختلافا كبيرين بين الدارسين والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما، حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة، فمثلا "بلاسيرند" Plasserand الذي كتب أن كلمة الأقليات تعد من بين الكلمات الحقائب لما لها من مدلول

[1] – حيدر إبراهيم علي، ملاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص21-23.

[2] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص42.

أوسع، حتى انه في الأوساط الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها ومعانيها".

وترجع صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف واضح للأقليات إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

أ – الطابع المتغير للأقليات، إذ لا يوجد استقرار لحال الأقليات على صبغة واحدة، كما أنها تتباين في أوضاعها من بلد لآخر، وذلك لأسباب تاريخية أو جغرافية أو سياسية وحتى إقتصادية واجتماعية.

ب – حساسية مصطلح الأقلية بالنسبة للدول : ويظهر جليا عند طرح مسألة حقوق الأقليات وحمايتها، فإعتراف الدولة بالأقليات ومنها هذه التسمية من شأنه أن يعزز مبدأ حقوق الأقليات وحمايتها.

ج – وجود إختلاف في تحديد طبيعة مسألة الاقليات، فالبعض يعتبرها مسألة طبيعية توجد في العديد من دول العالم وتعرف الأقليات أوضاعا اجتماعية واقتصادية تختلف عن أوضاع الأغلبية سواء بالسلب أو بالإيجاب، لكن ما يجعل منها مسألة مرضية تلتلتللت البعض هي تلك المطالب غير الاعتيادية بالنسبة للدول التي تعارض على أنها الوطن[1].

العرقية : وتعني الشعور بالانتماء لجماعة معينة، بحيث يجعل ذلك الانتماء يميز شخصا عن الآخر، فهي تقوم على أساس الأصل والانحدار المشترك، وتلتقي بالأقلية في هذا الشعور تقوم عليه بعض الأقليات العرقية.

[1] – ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة الماجستير، قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2004–2005، ص 13.

وانطلاقا من الفكرة السابقة عرف البعض الجماعات العرقية أنها تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم بروابط فيزيقية أو بيولوجية (موحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (وحدة اللغة الدين أو الثقافة) ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا الاطار الثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع ويكون أفراده هذه التجمع مدركين لتمايز مقومات هوياتهم وذاتيتهم، عاملين دوما من اجل الحفاظ على المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل[1].

وتشير العرقية إلى مجموعة بشرية تشترك أفرادها في البنية المورفولوجية والأصل والتقاليد واللغة والدين.

وتعرف العرقية على أنها : "جماعة تتقاسم التراث والتقاليد التي تميزها، وتحتوي العرقية على عدة مكونات كيولوازلو القومية المشترك، الدين اللغة والأصل المشترك".

فالعرقية تختلف عن الطائفية في كون العرقية ترتكز على الأصل السلالي بغض النظر عن المعتقد، كما يشير مصطلح العرقية إلى الاختلافات المورفولوجية لفئة معينة، في حين أن الطائفية ترتكز على الانتماء العقائدي والتراث وكذلك وحدة المذهب والدين المشترك على عكس العرقية.

هناك فروقات طفيفة بين كل هذه المصطلحات، لكن معظمها تشترك في الإحساس بالانتماء والولاء لعرقية أو إثنية أو قومية معينة[2].

---

[1] – عبد الحليم موساوي، المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق، 2007-2008، ص10.

[2] – حفيظة مكي، عزيزة با يزيد، الحركات الطائفية في العالم العربي، "دراسة حالة لبنان"، رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2014-2015 ، ص 54.

العرقية كلمة يونانية مشتقة من الكلمة اليونانية (Ethnos) التي تعني شعب أو أمة أو جنس تستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في الأصل والملامح الجسمانية إضافة إلى التقاليد واللغة والدين، الأمر الذي يجعل الأشخاص يتميزون عن بعضهم في صفاتهم وثقافتهم مع ذلك فإن بعض الباحثين خاصة علماء الأنثروبولوجيا يستبعدون أن تكون هناك جماعة نقية إذ أن عوامل الهجرة والتزاوج أدت الى أحداث اختلاط بين الأجناس من هنا، فإن العرقية تعتبر من بين أهم العناصر التي تميز شخصا عن آخر ويتضح بأن جماعة الأقلية يكون لديها إنتماء إلى أصول مشتركة مما يجعل من العرقية أحد العوامل التي تؤدي إلى بادرة جماعة الأقلية[1].

الجماعة العرقية تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافة كوحدة اللغة أو الدين التاريخ وغيرها من المقومات الثقافية يتميز هذا التعريف بتأكيد صاحبه على أن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة كما قد يفتقد البعض مقومات فيزيقية بيولوجية وإنما د تكون كذلك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة أو الثقافة أو غيرها غير أنه يؤخذ على القائل فهذا التعريف تجاهله لإعتبارها هام يتمثل في ضرورة كون الجماعة تعيش في مجتمع يضم جماعة أو جماعات أخرى ففي تلك الحالة فحسب تكون بصدد جماعة عرقية إما إذا كانت الجماعة تشكل منفردة الطيان البشري لمجتمعها[2].

تعريف الإثنية :

من الناحية اللغوية، لفظ الإثنية : Ethnecity مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos والإثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى اصل الشعوب الذي لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة Poliscite والاثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص25.

[2] – أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الدار الجماعية، 2003–2004، ص74–75.

مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير شموليين داخل دولة المدنية في العادات الكننين، ونقصد كذلك بالاثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين.

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896م عند فاشي دو لا بوج Vacher de la Pouge مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية Les Selections Socials ويعتبر **جورج منتو ندون** George Montandonهو أول من استعمل مصطلح الإثنية، ويعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية وميز بينها وبين القومية، فيما عمل ليود واغنير Liogd Wagner على تطوير المصطلح سنة 1941.

عند الانتروبولوجيا الفرنسية الإثنية والقبيلة مرادفين، أما عند الإنجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، والإثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار مشتركة وهي حسب إريكسون Erikson نمط مع العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم، ويجمع أمسال Amselle على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية وهي اللغة، القيم، الإقليم والوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر بأن الاثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري[1].

وحسب أنتوني سميث Antonysmith هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الإثنية وهي الاسم، التاريخ، الماضي المشترك، الثقافة، الإقليم، التضامن بين الأفراد.

[1] – سمية بلعيد، النزعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكنغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص15.

ويشير العديد من العلماء إلى أنه عندما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا إقصاءه منها، فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة لكن لهذا التعريف سلبيات في كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد ومسؤوليته في اختيار الانتماء إلى المجموعة أم لا، حيث أن المجموعة الإثنية لا تتواجد صدفة أو فجأة فهذا التعريف ستاتيكي، لا يذكر فيه بأن الجماعة الحيوية و الفعالة هي المجموعة التي تحوي علاقات اجتماعية بين أفرادها[1].

هوية اجتماعية تستند إلى المشاعر التي تربط من يشتركون معا في ثقافة واحدة ومعتقدات وشعور بالانتماء إلى جماعة.

ويعرف جورج قوم الإثنية بأنها :" جماعة بشرية تؤكد على مستوى معين وبشكل خاص تتميز عن غيرها من الجماعات الأخرى وأهم متغيرين مميزين للاثنية هما الدين واللغة لأن الدين واللغة يضمان التواصل الناتج بين أعضاء الإثنية، شريطة أن يكون مختلفين أديان ولغات الجماعات الأخرى لها.

برزت أهمية تعريف القومية عند احتدام النقاش حول المسألة القومية وأسلوب حلها في بداية القرن العشرين حين طور السياسيون وعلم الاجتماع تعريفا لمفهوم القومية الأمة وهو تعريف موضوعي يحتم توفر شروط، طوره ستالين في كتابه "المسألة القومية" عام 1913م، وأصبح تعريفا قياسيا وهو الأمة Nation هي جماعة ثابتة من الناس تقطن أرضا مشتركة وتتكلم لغة مشتركة ولها ثقافة وعادات وتقاليد مشتركة، وتملك اقتصادا وطنيا مشتركا ويضع "بيترورسلي" التعريف بالشكل التالي:

[1] – www.paixbalkans.org/co,tentrubution/gesier-parantbosnie.pdf

الأمة تطورت تاريخيا كجماعة مستقرة ولها لغة وأرض وحياة إقتصاديا، وتكون نفس تللتلت يجد تعبير في ثقافة مشتركة.

إن هذا التعريف هو تعريف سياسي وليس تعريفا اجتماعيا، وهو تعريف ينحصر في الأمر الدولة، لأنه لا يمكن لجماعة من الناس إن تملك اقتصادا وطنيا مشتركا إلا إذا كانت قد شكلت دولة تتضمن وجود هذا الاقتصاد، القومية هي شكل خاص من أشكال الانتماء العرقي، إنها تأسيسس لهوية عرقية واحدة خاصة بربطها بالدولة، كان هذا واضحا لعميد الدراسات التاريخية حول القومية "هانس كاهن" فقد كتب "أن القومية تركز الولاء الأعلى للغالبية العظمى من الشعب على دولة الأمة القائمة أو المرغوبة أن الجماعات العرقية لا تعمل بالضرورة إلا إذا كانت تملك مصلحة خاصة لضمانها وحين تكون هذه المصلحة هي الحصول على دولة خاصة بها نضج الحياة قومية[1].

القومية : بالمفهوم الأيديولوجي تقوم القومية على الفكرة القائلة انه على الشعب الذي ينتمي إلى مجموعة معينة تدعى "أمة" أن يقيم في بقعة معينة ويحكم دولة خاصة به، ويشير هذا التعريف إلى القومية بصفتها طريقة ترسم من خلالها الحدود بين الشعوب، فإذا كانت القومية عبارة عن أيديولوجيا أو حالة ذهنية، يمكن للمرء أن يسأل لماذا تخلى الكثيرون في وقت مبكر عن أيديولوجيات عالمية (المسيحية) وتحديد هوية الذات غير القومية (وظيفة أو وضع اجتماعي) أما القومية فقد نمت في أحضان الدولة المركزية الناشئة والانجذاب الى اللغات العامية واحتاجت الدولة الحديثة الى ترويج لغة مشتركة بين رعاياها، فنشأت المدارس الحكومية بإداة الدولة تماما في الوقت الذي تنامت فيه القومية واستخدمت الدولة مدارسها

[1] – صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، مكتبة مديولي، 2006، ط1، 2002، ص22، 23.

لتعليم لغة وطنية مشتركة (فرضا) لتعزيز مفهوم الولاء للدولة من جهة، ولتسهيل مهام الدول من جهة أخرى كجباية الضرائب والتجنيد العسكري[1].

وتعنى بمفهومها العام ميلا أو شعورا بالانتماء إلى جماعة حضارية يعينه ورغبة في المجتمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير".

والقومية تبرز في مفهومين إجتماعي والآخر سياسي، في المفهوم الاجتماعي كيان القومية، باعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن اجتماعي يتحد أفراده في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، ويتمثل هذا الكائن الاجتماعي في الأمة، أما المفهوم السياسي للقومية فهو ينصرف إلى أن القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يرفع أبناء الأمة إلى الاعتقاد إلى بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها الحق في كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها[2].

إختلفت الآراء حول مفهوم القومية، وترجع الصعوبة إلى كثرة المتغيرات قد يثيرها المفهوم كاللغة، الدين، الثقافة، وحدة المصير، المكونات الحضارية، ففي الموسوعة السياسية تعرف القومية على أنها "جماعة تجمع بينهم رابة معينة" هذا التعريف يتسم بالعمومية وهناك من يعرفها على أنها "صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص تتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد يمثلون وحدة اجتماعية، يرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير، وقد برزت توقعات حول الاعتقاد وبزوال الظاهرة القومية الأولى ليبيرالي والثاني ماركسي، حيث ترى الفرضية

[1] – مارتن غريفيس، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص342.

[2] – أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات القومية، الدار الجامعية، 2003-2004، ص42.

الليبرالية أن نمو الاتصالات وشيوع القيم المدنية والثقافية داخل المجتمعات كفيل بإذابة العلاقات الأولية، واستبدالها بعلاقات حديثة قائمة أساسا على الولاء للدولة ومؤسساتها والثاني توقعت الفرضية الماركسية زوال الانقسامات تحت تأثير النضال العمال هذا امتيازات البرجوازية حيث يذوب الجميع في إطار مجتمع الشيوعي الموحد[1].

هي مبدأ أيديولوجي وسياسي ينعكس في أفكار وتصورات تجعل من حب الوطن القيمة الاجتماعية الأساسية، وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين[2].

مفهوم التطرف: ذكرت موسوعة السياسة بأن التعصب الديني يدفع إلى سلوك يتميز بالرعونة والتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالأخرين ومعتقداتهم، إذن فالتطرف يعد كنتيجة من نتائج التعصب لمذهب أو دين، في حين يرى الشيخ الصاوي أن التطرف يعني التنطع (بمعنى التشرد) في أداء العبارات الشرعية أو مصادرة اجتهادات الآخرين أو تجاوز الحدود الشرعية في التعامل مع المخالف، وهو كذلك التعمق أو مجاوزة الحد في الأقوال والأفعال ونحو ذلك، فالظاهر أن مفهوم التطرف والتعصب مفهومين متلازمين، لكون الأول يظهر كنتيجة للثاني، إلا انه بالتمعن والنظر في حقيقة مفهوم التطرف تظهر بوادر اختلاف تتمثل في أن التطرف قد يكون نابعا من رأي فردي أي ينسب إلى شخص معين، بينما التعصب يستمد مرجعيته من جماعة عريضة سواء كانت طائفية أو قبيلة أو إثنيات معينة، زد أن التطرف يكون نتيجة لسوء الفهم وبالتالي فهو منطلق من افتراضات خاطئة لكن

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص49.

[2] – الدكتور حيدر إبراهيم علي وآخرون، مرجع سابق، ص401.

التعصب وإن كان أساسه عاطفي بحت، إلا انه قد يكون منطلق من فكرة صحيحة بالرغم من أن الطرف المتعصب لا يلجأ إلى الأدلة الموضوعية التي يدعم بها رأيه[1].

المطلب الثالث: أهداف ووسائل الطائفية

أولا – أهداف الطائفية :

1 – الحكم الذاتي : يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة المقارنة مع الهدفين السابقين ويمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه "حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات"[2].

وتستفيد الأقلية من معاملة تسمح لها من التحرر من رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم أهدافا حيث أثبتت التجارب السياسية أن الحكم الذاتي بهذا المعنى هو خطوة إلى الاستقلال التام، كما يؤكده ذلك البحث المتخصص في شؤون الأقليات "جوزيف يعقوب" بتقديمه مثالا على ذلك بالأقليات المسلمة في إقليم كوسوفو، والتي وضعت غدارة ذاتية لمدة اربع (4) سنوات يتم بعدها تقرير مصيرها بتنظيم استفتاء مباشر كما وصلت المطالب السلوفاكية إلى الاستقلال والحكم الذاتي بالانفصال السلمي بين جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا في جانفي 1993.

[1] – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص768.

[2] – ويفي خيرة، مرجع سابق، ص17.

وعليه طرح مُنَظرو الفدرالية كآلية تحتوي مسألة الأقليات ضمن حدود الدولة الواحدة بينما تحدث آخرون عن "الكونسوسياسيونياليزم Consociationalism من منطلق كونه إحدى نظريات التكامل الذي يعتبرونه يمثل نمطا وأداة لحل الخلافات ذات الطبيعة "يني عرقية" ومع ذلك يبقى الحكم الذاتي مطلبا ملحا لكثير من الأقليات في العالم"[1].

2 – الانفصالية :

بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة، تجد أن استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة عنها لا يبلي مطالبها ولا يحقق طموحاتها بل يرتب النزعة والدعوة إلى الانفصال عن المجتمع، وإذا كان الانفصال يتموقع في قمة الهرم والأهداف الأقلية فإنه مثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار، الشيعة في لبنان، الأكراد في العراق، حيث لا توجد أي ضمانة على أن الانفصال يعد الحل الأمثل لاحتواء الفروقات، وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة[2].

تعد الانفصالية أهم أهداف الأقليات على الإطلاق كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية، اللغوية والدينية، ففيها يرون أن لا يمكن تحقيق المساواة عن عالم الدول ذات السيادة إلا عن طريق الاستقرار السياسي، أو الانضمام إلى الدولة المتجانسة عرقيا، أي عن طريق الانفصال، تعني الانفصالية تسعى الحركة الأقلية إلى الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة تعني من جهة أخرى تعميق أو تكريس تجزئة الحكرة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيب الدولة بهذا الانفصال يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة تسير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص68.

[2] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص68، 69.

خارجي، ويعتبر العديد من الباحثين هدف الانفصالية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت حاجة الأقلية متمركزة في إقليم أو جزء من الدولة التي تريد الانفصال عنها، مع ذلك فالعديد من هذه الجماعات تمكنت من تحقيقه أو على الأقل الوصول إلى بلوغ الحكم الذاتي، إذ أن الأقليات التي تتركز في مناطق تقع على حدود الدولة تكون عنها منهجية وتحقيق احد الهدفين الانفصال أو تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي[1].

3 – تحقيق مبدأ المساواة :

يتمثل هذا لهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الاخرى، وهذا يعني اعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد بها مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم مع خضوعها لمساواة قانونية بعيد عن التمييز[2].

4 – ضم الأقليات والأقاليم :

من خلال هذا الهدف تحاول الأقليات إعادة تجميع جماعاتها التي تتواجد في عدة أقاليم ودول مجاورة مذلك في إطار الدولة "الأم" ولعل أهم ما يحرك هذا الهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالانتماء ووحدة المصير[3].

5 – الانصهار :

وعاء الانصهار مصطلح أطلقه مفكرون أمريكيون تعبيرا عن التجربة الفريدة للولايات المتحدة الأمريكية في احتواء مختلف الأقليات، فالانصهار هو نوع من النوبات تحققه الأقلية داعل المجتمع الكلي حيث يترتب عنه تخلي أفراد الأقلية قدر الإمكان عن خصائصهم

---

[1] – عبد الوهاب الكيلان، الموسوعة السياسية، ج2، ط3، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص62.

[2] – ويفي خيرة، مرجع سابق، ص17.

[3] – حسان بن نوي، مرجع سابق، 96.

والسعي لاكتساب خصائص الجماعة، وعليه تذوب الولاءات الجزئية لصالح كيان ومؤسسات الدولة.

ولكن ما حقيقة هذا الولاء؟ هل حددته دوافع ذائبة؟ أو كان مفروضا؟ وهي النقطة الجوهرية لتحديد مدى الانصهار ومصداقيته، فالاتحاد السوفياتي سابقا اعتمد القوة والقهر لاستيعاب ما يزيد عن أربعمائة أقلية، ولكنه كان صوريا حيث كانت فيه كل أقلية تنتظر الفرصة المناسبة لافتكاك استقلالها، والذي تحقق في بداية التسعينيات في ما يسمى "بالصحوة القومية" في جمهوريات آسيا الوسطى.

وسائل الأقليات :

تتراوح أساليب الأقليات في تحقيق أهدافها ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي وأخرى ترتكز إلى العنف، ويمكن توضيح هذه الوسائل كالتالي:

أ – **الوسائل السلمية:** تتضمن أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها، ذلك من خلال تنظيم عمل ذو طابع اجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها، ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، داخل الدولة كالمشاركة في العمليات الانتخابية وفي التنمية المحلية والوطنية وكمثال على ذلك الحزب الكيبكي في كندا، الذي يطالب بالاستقلال الذاتي السياسي الإداري، الثقافي والتربوي لمقاطعة الكبيك.

ب – **الوسائل العنيفة** : تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة وللنظام السائد، ويتخذ التمرد أشكالا عديدة، فقد يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن

يتخذ شكل التمرد الفردي حيث يتم استخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من أداء مهامها، ولكن أخطر أشكال التمرد هو التمرد الجماعي، إذ أنه غالبا ما يقترن باستخدام السلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم وحتى تغييره جذريا، الأمر الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية.

إن العمل المسلح هو الأكثر انتشارا بين جماعات الأقليات، خاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق الانفصال، كما أن نجاح هذا العمل يعتمد على توفير الدعم بمختلف أشكاله، المالي، العسكري وحتى الإعلامي، حيث أن المساندة الخارجية تلعب دورها هاما في تعزيز هذا الموقف، خاصة إذا كانت من دول الجوار[1].

[1] – أحمد عباس عبد البديع، الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد 114، 1993، ص168.

المبحث الثاني : أهم المقاربات النظرية المفسرة للهوية الطائفية

المطلب الأول : المقاربة الواقعية الإثنية

هيمنت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية منذ فترة ما بين الحربين، حيث تتميز بسهولة مفهوماتية تتماشى والأفكار الفلسفية التي تتواصل مه هوبز تيسيداديس Hobbs Tucydides .

وفقا للتقاليد فإن أفعال الدول متوقفة على طبيعة البشرية الجغرافية بدلا من الأخلاق والمثاليات، آخرون مثل أرون ومورغنتو وهوفمان (morganthaw, Hofffmann, Aaron) يتم تحديدهم ضمن هذا المنطلق، فهم يعرفون النظام الدولي والعلاقات الدولية مثل غابة بداخلها فواعل أساسيون هم الدول والهدف الأساسي هو استمرارية البقاء[1].

ويتكون المنظور الواقعي من أربعة اعتبارات هي:

- المصلحة الوطنية ومعرفته في إطار القوة.
- انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.
- توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.
- الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية[2].

إن الميزة الفوضوية للعلاقات الدولية هي نتيجة طبيعة لسلوكات الدول، فالفوضى معرفة على أنها غياب سلطة عليا أو منظم أسمى يحفز على علاقات ما بين الدول تقاس على

[1] – سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص33.

[2] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص80.

أساس القدرة والمكاسب والأمن، وقد أصبحت الواقعية أكثر من مجرد نظرية بسيطة بل حققت حالة بلوغ المنظور كما يتضح ذلك من تأكيد انتشارها الكبير.

إذ تعتبر الواقعية الدول هي الفاعل الرئيسي والموحد وهي وحدة التحليل لديها، فأدى ذلك الى دعوة العديد من منظري الواقعية إلى التكيف مع المعايير الجديدة للظاهرة منذ نهاية الحرب البارد'، أين تضاعفت العوامل، وتغيرت طبيعة التهديدات فكل هذا يحتاج إلى تعديل نظري (Adjustemet Théorique)[1].

ولأن جماعات الأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول في العالم، وفي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل لموارد بين تلك الجماعات، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها، بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم أساسا بين هذه الجماعات، كل ذلك يؤدي إلى حصول إدارة لديها في تكريس هويتها التي تميزها، والعمل على الحفاظ على وجودها ما بين الجماعات الأخرى في الدولة.

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية، وهما :

1 – الخوف من التجانس والخوف على الحياة والبقاء، فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية، مما ينتج عنه تآكل ثم إندثار ثقافة الجماعة، والثاني قائم أساسا على التمييز وهضم الحقوق.

2 – اللأمن : يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية (إثنية ، قومية، دينية) هي التي لا بد أن تكون محل عناية واهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن، حيث يعرفه

[1] – سمية بلعيد، مرجع سابق، ص34.

باري–بوزان Barry–Buzan : لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر[1].

وحسب لاك Lake دائما ليست فقط الفوضى ناجمة عن غياب الوسائل وانهيار البنى، بل من الممكن أن تكون بسبب غياب إرادة الدولة في فرض احترام النظام، فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى وهنا نكون أمام مفهوم المأزق الأمني Le Dilemme Sécuritaire .

حسب الواقعيين النظام الدولي فوضوي، لأنه لا يوجد به سلطة عليا تنظم يلوك الفواعل الموجودين، فالفوضى في الواقع الاثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب، وإنما لغياب سلطة شرعية، فوجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف هذا الخوف الذي يعزز ويغذي الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة عند ذلك ينشأ المأزق الأمني.

ويطلق باري–بوزان Barry–Buzan المعضلة الأمنية على النزاعات الإثنية على افتراض أن منطق انهيار الدولة أو إعادة الهيكلة غالبا ما يكون نتيجة عمل هذه الجماعات على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة، وعند وصولها لتحقيق هدفها الأمني تسعى الجماعات الإثنية الأخرى إلى تطوير إمكانياتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين، وحسب بوزان أربعة أسباب رئيسية :

- صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات.
- ميزة أو قاعدة الهجوم من الدفاع.

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص82.

- صعوبة القيام بالتفريق بين أركان الدولة باستعمال الهوية الإثنية مع إنشاء قوة عسكرية أكثر فعالية.
- عند إنهيار الدولة المتعددة الإثنيات إدراك الأخذ هو في كثير من الأحيان أكثر حساسية.

المطلب الثاني : المقاربة النظمية

إن نظرية النظم التي تطورت في الخمسينات والتي نالت الاهتمام الكبير كمنهج معاصر إعتمدت على مصطلح أصبح الأكثر استخداما في دراسة العلاقات الدولية، ويرى "دورتي– باستغراف" أن هذا المصطلح يتضمن :

1 – إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.

2 – نسق متكاملة من العلاقات المستندة إلى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية، فمثلا النظام الدولي يتضمن الحكومة العالمية (متغير سياسي مفترض).

3 – نسق من العلاقات بين المتغيرات في نظام دولي، مثلا نظام القطبية الثنائية في الخمسينات من القرن الماضي.

ويعرف هولستي النظام بأنه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة، سواء كانت قبائل أو دول، مدينة أو امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بانتظام وفق المسالك المرتبة"، بينما يعرفه كل من "ليرج والسيد" : " نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة، أفراد أم جماعات لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محدد للنظام، أما النظام الفرعي فهو " جزء من النظام الكلي"، وقد وضع "برايارد" Braillard بعد دراسة مستفيضة لمجمل المقاربات حول نظرية النظم، تعريفا بقول : "النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة يؤلف كلًّا واحداً ويظهر تنظيما معينا"، ويعتمد هذا

التعريف عند برايارد على أربعة عناصر أساسية : التفاعل الكلية، التنظيم حيث أن كل نظام مؤلف من عناصر قد تكون وحدات، هويات، وفق النظام الذي نحن بصدده.

أما التفاعل فهو نتيجة للعلاقات القائمة بين العناصر اذا أنه لا يمكن الحديث عن نظام بدون علاقات تفاعلية.

إن مجموع الأشخاص والعلاقات القائمة بينهم تشكل كلا متكاملا، إن كلا معينا يمتلك خصائص لا يمتلكها أجزاؤها اذا كانت منفصلة الواحدة عن الأخرى.

ويظهر كل ذلك من خلال تنظيم معين، يتحدد وفق العلاقات القائمة بين العناصر والإلتزامات التي يتم التعبير عنها، ويتأثر هذا النظام بمحيطه من خلال المؤثرات الداخلة أو المدخلات Inputs والنواتج او المخرجات Outputs ، وبما أن النواتج تتأثر بالمحيط الذي يمكن اعتباره نظاما أشمل او نظاما آخر مختلف، فإن هناك عملية التفاعل تؤدي الى مدخلات جديدة[1].

لقد قدمت نظريات النظم مجموعة كبيرة من المفاهيم المعاصرة الى درجة انه أصبح يتم استعمال النظمية Systématisme بدون معرفة كافية لمعناها، إن مفاهيم الاندماج والتأقلم والتدفقات والتشابك والتآزر أصبحت تستعمل في مجالات مختلفة في إطار دراسات العلاقات الدولية، ورغم أنه بروز لأول وهلة من طرف علماء الاجتماع أمثال "بارسونزوهوفانز" إلا أن علماء السياسة أمثال "دافيد ايستن" و"غابريال ألموند" استطاعوا تطوير واستخدام اقتراب النظم في التحليل السياسي، لكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ما استخدم ليدل على مفهوم نظرية النظم إطارا نظريا وليحدد مناهج البحث

[1] – عياد محمد سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال العراقي، رسالة ماجستير، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004، ص14-15.

الخاصة لفهم عمل النظم السياسية وهي تساعد تحليل النظم على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الظغوط، ولقد وعلى التكيف أمام التغيرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج، ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد ايستن" لذا هناك من يطلق على هذا الاقتراب "إقتراب إيستن" وذلك من خلال أعماله System of political life ثم System the politic [1].

يعرف "**دافيد إيستون**" النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي والنظام الرئيسي، لكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة (النظام السياسي)، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي.

ويرى "**إيستن**" أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من التصرفات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع، ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخصيصة لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي.

فرغم أن نظرية النظم ساهم في بلورتها العديد من العلماء والمنظرين، إلا أننا سنركز على اسهامات "دافيد إيستن" بالدرجة الأولى"، وكذا "غبريال ألموند" لأنها تخدم هدف هذه الدراسة.

يؤكد "إيستن" أن فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية بها دلالات تطبيقية تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية هذا الاطار

[1] – حسان بن نوى، مرجع سابق، ص83، 84.

التحليلي للنظام السياسي أبسط صورة كما يراه "إيستن"، لا يعدوا أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات[1].

تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، ومنها المطالب المختلفة للأقليات، فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة وما ينتج عنها، فالظهور السياسي، ويقسم "**إيستن**" المدخلات إلى مطالب وتأييد، وقد أضاف "**وليم هيتشل**" عام 1962م عنصرا ثالثا سماء المورد، وذلك في إطار تطويره لنموذج إيستن.

أما المخرجات عرفها "إيستن" بأنها :" مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي، وتكون لها صفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وهي :

- وظيفة صنع القواعد : بما يعنيه ذلك من وضع للسياسات واتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.
- وظيفة تنفيذ القواعد: بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات ويتم ذلك من تطبيق القواعد والقرارات ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.
- وظيفة التقاض حول القواعد: لما يتطلبه ذلك من إصدار لأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد التغذية الاسترجاعية، يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص84، 85.

سلبا وإيجابا. ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات بعبارة أخرى التغذية الاسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد، في شكل مدخلات هي من نتائج قراراته وأفعاله، التغذية الاسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام ، فإستجابة النظام السياسي لبعض مطالب حركات الأقلية يزيد من إصرار هذه الأخيرة على رفق سقف المطالب مرى أخرى نتيجة شعورها بالثقة وإيمانها بصدقية مطالبها، وفي حين يركز "**إيستن**" في تحليله للنظم السياسية على الجانب الهيكلي يركز "**غربال ألموند**" على التحليل الوظيفي للنظام السياسي.

يميز "**ألموند**" بين نوعين من الوظائف، أولها وظائف المدخلات، ويحددها بأربعة وظائف هي التنشئة، التطوير الاجتماعي، تحديد المصالح، والاتصال السياسي، أما وظائف المخرجات يحددها بوضع القاعدة القانونية، تطبيق القاعدة القانونية للفصل في المنازعات، بعبارة أخرى ميز "**ألموند**" بين الوظائف لبعض الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة "النظام" والأدوات التي تسمح له بتحقيق تلك الأهداف والملاحظ أن "**ألموند**" يعود مرة أخرى إلى أفكار "**مونتيسيكيو**" حول فصل السلطات تحت تسميات جديدة، فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفا لكلمة التشريع، وتطبيق القاعدة القانونية يصير بديلا عن السلطة التنفيذية، لكل المفاهيم مدلول واحد، وإذا إنتقلنا الى الطائفة الأخرى التي يسميها الوظائف المدخلات، وهي التي تمثل كلمة الوظيفة في معناها الحقيقي فهو يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركية النظام السياسي وما يتفاعل معه، إذ هو يتساءل كيف تتبلور المطالب السياسية؟ كيف تتعانق المصالح؟ كيف يتم الاتصال بين مختلف أجزاء القوى السياسية؟ وكيف يستوعب النظام السياسي؟ القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسي، وكلها

أسئلة ضرورية إلا أنها لم تعد إلى مستوى وضع التجريد الذي يرتبط بالأهداف العامة التي تفسر وتبرر وجود نظام الدولة"[1].

[1] – محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص106، 107.

الفصل الثاني:

أبعاد الهويات الطائفية في العراق

إن إختلاف كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأنها هي الأرقى أو دينها هو الاسمى أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لإحتوائها خصوصا إذا كانت متميزة ومتجاوزة لحدود الدولة والإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع الأقليات وتنوعها وما يزيد من توسيع نطاق هذه المسألة الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية التي ومن خلال مصالحها في الكثير من مناطق العالم تؤدي الى جعل هذه المسألة ذات أبعاد خارجية وهذا ما جعل منها أحد العوامل للإستقرار السياسي سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

المبحث الأول : الهويات الطائفية في المشرق العربي من منظور جيوسياسي

المطلب الأول : الهويات الطائفية في العراق

يضم العراق العديد من الطوائف المسلمون المسيحيون، فأغلبية أهل العراق مسلمون شيعة على المذهب الأمامي، والسنة على المذهب الشافعي والحنفي، وعدد قليل من الحنابلة، والطائفة المسيحية مكونة من الكاثوليك، الأرثودوكس، والبروتستانت، وعدد قليل من الأقباط والسريان والأرمن واليهود ، وبهائيون، ويقدر العدد في القرن العشرين بـ 23 مليون[1].

ليتكل الأكراد بـ 20 % من إجمالي سكان العراق والأكراد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا، والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح الدولية، للتوزع على خمسة دول وهي : تركيا، العراق، إيران، سوريا وأرمينيا، فيما عدا أرمينيا التي يعد الوجود الكردي فيها مستقلا بدرجة لا تجعله يشكل مشكلة فإن هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، وإلى حد ما في سوريا نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لاستيعاب الأكراد. فتحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول وتناولت أساليب التعامل مع أكراد من أفكار تام للتمايز كما هو الحال في تركيا وإيران والى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق.

أما الشيعة العراقيون في الجنوب فيمثلون 55 % من إجمالي الشعب العراقي ومعظمهم من العرب حيث يطلق وصف الشيعي على كل من ينتمي إلى المذهب الجعفري ولادة واختيارا، فالشيعة ليسوا عرقا ولا قومية بل يمثلون مجموعة من الشرائح الاجتماعية التي تتبنى رؤية دينية وفكرية محددة[2].

---

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص92.

[2] – هاجر ختال، تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام 1991م، رسالة ماجستير، عنابة، كلية الحقوق، 2010-2011، ص34.

إقترن ظهور هذه الفرقة بظهور الشيعة، فقد ظهر كلاهما كفرقة في عهد علي رضي الله عنه وقد كانوا من أنصاره، وإن كانت الشيعة فكرتها أسبق من فكرة الخوارج.

ظهر الخوارج في جيش علي رضي الله عنه، عندما اشتد القتال بين علي ومعاوية في صفين، وذاق معاوية مر القتال، وهمَّ بالفرار حتى أسعفته فكرة التحكيم، فرفع جيشه المصاحف ليحتكموا إلى القرآن، ولكن علي أصر على القتال، حتى يفصل الله بينهما، فخرجت عليه خارجة من جيشه تطلب إليه أن يقبل التحكيم، فقبله مضطرا لا مختار ولما اتفق مع خصومه على أن يحكما شخصين أحدهما من قبل علي والآخر من قبل معاوية، إختار معاوية عمرو بن العاص وأراد علي أن يختار عبد الله بن عباس، ولكن الخارجة حملته على أن يختار أبا موسى الأشعري وانتهى امر التحكيم إلى النهاية التي انتهى إليها، وهي عزل وتثبيت معاوية، واشتد بهذا التحكيم ساعد البغي الذي كان يقوده معاوية، ومن غريب هذه الخارجة التي حملت علي على التحكيم وحملته على حكم بعينه، أن جاءت من بعد ذلك اعتبرت التحكيم جريمة كبيرة وطلبت إلى علي أن يتوب عما ارتكب، لأنه كفر بتحكيمه كما كفروا هم وتابوا وتبعهم غيرهم من أعراب البادية، وصار شعارهم "لا حكم إلا الله، وأخذوا يقاتلون عليا بعد أن كانوا تاتانبننبلن، ويقطعون عليه القول.

وينحدر أغلب شيعة العراق من أصول عرقية مع أنهم يمثلون أكثر من نصف سكان العراق إلا انهم يعتبرون أقلية في نزر السلطة العراقية وهم مستبعدوين تماما عن المناصب الرفيعة.

والشيعة أقل تمردا على الحكومة المركزية لاشتراكهم في عامل العروبة، الذي يدمجهم مع باقي النسيج الاجتماعي في العراق، بالإضافة إلى أن موقعهم الديمغرافي في منطقة الأهوار لا يشجعهم على الانفصال، ولذلك فإن تشجيع إيران بهذا الاحتمال يعد عبئا عليها في المستقبل.

والجدير بالذكر انه عندما لاحظ الرئيس الأسبق "صدام حسين" أن السنة المهاجرين والإيرانيين داخل المجتمع العراقي أصبحت تهدد الميزان الديمغرافي لصالح هذه الطائفة المدعومة من دولة الجوار إيران، سارع الرئيس العراقي إلى اتخاذ الإجراءات من شأنها أن تحد من ميل هذا الميزان الطائفي بوقف إعطاء الجنسية العراقية للإيرانيين الشيعة كما قام طرد بعضهم إلى إيران كما عمل على تقطين العديد من مهاجرين في الدول العربية في العراق خاصة من مصر والسودان والمغرب، ومنحهم الجنسية العراقية.

تشكل الشيعة 65% من سكان العراق المتنوع عرقيا ودينيا ولغويا وهناك الأكراد التركمان، المسيحيون العرب، الإيرانيون في شماله الشرقي خصوصا في جيل سنجار ومنطقة الشيخان، وهم يشكلون 18% من السكان، فيما يشكل الإيرانيون 1.5 % من السكان، يشكل التركمان 2 % متمركزون في مدينة كركوك وبلدة تلعفر، والسواد الأعظم منهم سنة أحناف، أما المسيحيون العرب (روم أرثووكس، روم كاثوليك) وهم أقلية ضئيلة، والمسيحيون غير العرب (سناطرة، أشوريون) فيشكلون 3 % من عدد السكان، وهناك أيضا الصابئة المدانيون (أتباع يوحنا المعمران) يعيش معظمهم عند ضفاف الأنهار و جنوب العراق، فيشكلون أقل من 1% من السكان، والستركس يشكلون 0.5 % ، والأرمن (كلهم مسيحيون) فهم أقلية ضئيلة، ثم اليهود وهم أقدم الجاليات هاجروا كلهم تقريبا.

إن وجود هذا التوزيع المتنوع عرقيا، دينيا، ولغويا قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط، مثل العراق وسوريا ولبنان وغيرهم، فهو من جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلالة من الناحية السياسية، فالكثير من التطورات المحلية والإقليمية، أدت إلى جعل هذا التوزيع لمتنوع مصدرا للتطورات السياسية، وإلى حد منا أخذ شكل النزاعات المسلحة، غير أن هذا التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات

والتدخل الأجنبي والأوضاع الاقتصادية قد لعبت دورها في جعل هذه المنطقة أقل اندماجا وانتماء، الأمر الذي نجم عنه مشكلات أضعفت الكيانات السياسية القائمة[1].

المطلب الثاني : الهويات الطائفية في لبنان

يشكل المسيحيون العرب فيه موازنة وروم الأرثودوكس وبوتستانت 33 % من السكان، والمسيحيون غير العرب والأرمن الارثودوكس والكاثوليك والبرتيستانت والسريان واللاتين والأقباط 5 % ، كما يشكل الدروز 6% والعلويين (كالدروز من الشيعة الباطنية) والأكراد والترك وكل منهم يشكل نحو 1% من السكان.

هذه التركيبة الطائفية المعقدة استغلت في الكثير من الأحيان من قبل قوى خارجية إقليمية ودولية، وبعض القوى المحلية من أجل تحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية وذلك منذ القرن الثامن عشر، غير أن ذروة هذا الاستغلال بدت خلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975 -1990 أكثر وضوحا.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض العصبيات التي يربطها الانتماء المشترك الطائفي أو الجهوي أو القبلي قد سيطرت على أجهزة الدولة ووصل أكثرها أهلية إلى سدة السلطة في الكيانات التي شكلت بلدان المشرق العربي (المسيحيون في لبنان) أثرإتفاقية **سيكس بيكو**، وللعامل الديمغرافي أهمية، فالاحصائيات تؤكد ان لبنان اليود هو بلد ذو أغلبية مسلمة، وعدد المسيحيين فيه لم يتجاوز 39% من عدد السكان، وهو آخذ في التناقص بسبب الهجرة وتردي الأوضاع الإقتصادية.

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص96، 97.

وعليه فالتغييرات الديمغرافية لها إنعكاسات على الوضع السياسي والاجتماعي في لبنان وعلى وضع التوازنات داخل السلطة وفي تحديد فيما إذا كان ذلك عامل استقرار للنظام السياسي من عدمه.

وتشير إلى أن لبنان ينفرد عن بقية الدول، في أن الأقليات فيه ليست متواجدة ضمن مناطق جيو إقتصادية كالأفراد في العراق مثلا أو سكان **دارفور** في السودان مما يجعل الصراع فيه مقتصر فقط على السلطة والنفوذ داخل أجهزتها ومؤسساتها المختلفة ويعد ذلك عاملا مهما في إبعاد فرضية المطالب بالانفصال او الحكم الذاتي للأقليات في لبنان.[1]

يقسم لبنان سكانيا إلى قسمين رئيسيين، طوائف مسلمة وطوائف مسيحية، تصم كل منها عدد من المذاهب والطوائف الفرعية وعدد الطوائف المعترف بها في لبنان ثمانية عشر طائفة يعود إنتماء الطوائف المسلمة إلى لبنان إلى أواسط القرن السابع للميلاد، حيث حلت الجيوش الإسلامية محل الجيوش البيزنطية وسكن المسلمون المدن الساحلية اللبنانية، وينقسمون إلى سنة، شيعة، دروز، علويين، وإسماعليون، السنة من أكثر المذاهب المسلمة عددا فالمسلمون السنة يشكلون ما نسبته 50% من طوائف المسلمين[2].

المطلب الثالث : الهويات الطائفية في الخليج العربي

يتكون المجتمع السعودي من أغلبية سنية بنسبة 87 % وطائفة مذهبية هي الشيعة بنسبة 10 % والإسماعيلية 3 %، وفق التعداد السكاني لعام 2004[3]. وتؤكد الكثير من التقارير على أن القضية في السعودية ليست بين أقلية وأكثرية، حيث أن الوهابية في السعودية لا يشكلون بأقصى الحدود 25 % من السكان، فالأغلبية من أهل السنة أغلبهم

[1] – عبد الحليم موساوي، مرجع سابق، ص44.

[2] – فارس هاني: النزعات الطائفية في تاريخ الحدي، لبنان، بيروت، الأهلية لنشر والتوزيع، 1980، ص94.

[3] – حفيظة مكي، عزيزة يا بزيد، مرجع سابق، ص15.

(شوافع) وهناك في الجنوب 6 % إسماعيليين، وهناك 15 % شيعة، لذلك فالوهابية أقلية حاكمة في السعودية.

ومنه الوهابية ليست مذهبا، بل هي حركة أقرب للحركات السياسية منها إلى المذهب، فالمذاهب الدينية معروفة، وتشكل الأقلية الإسماعيلية في السعودية والمتمركزة في الغرب صورة من صور المعاناة فقرا وتهميشا، حيث هيمنت السعودية على هذه المنطقة وفي منطقة تجران عام 1934م على خلفية معاهدة مع اليمن بالمقابل استقبلت منطقة تجران موجات هجرة موجهة تهدف إلى تغيير ديمغرافية المدينة، وتمييع هويتها المحلية وهي استراتيجية معروفة تمارسها الدولة المركزية تطبيقها على اطراف بعيدة. وللإشارة أن السلطة السعودية تقوم بتولية الأفراد على هذه المناطق لا تربطهم بها أي علاقة اجتماعية أو تاريخية لما يقضي في الكثير من الأحيان إلى التصادم وعدم إستقرارها فيها.

فالسلفيون في السعودية يرسخون فكرة واحدة، تمثل عندهم الحقيقة المطلقة التي تنفي ما عداها، ولا تلتزم بتسامح المنهج الإسلامي الشامل، بل تشكل نظرتهم أساسا في الرقابة على سلوكيات الناس، معتمدين في دورهم هذا على مساندة الدولة[1].

وهذه النظرة ملازمة في مراحل التعليم من بدايتها، حيث يعتمد المنهج الديني على رأي واحد، ويضع الباحثين من أصحاب المذاهب والثقافات الأخرى في مواقع البدعة التي تتهم بالكفر والضلال.

ويبدو للمتأمل في الجغرافيا الأثنية في منطقة الخليج العربي أن الأغلبية في المنطقة تتكون من العرب والمسلمين لمذهبهم السني، أما كل الجماعات الأخرى فتندرج تحت ما يمكن وصفه بالأقليات، وتنتشر هذه الأخيرة في المنطقة على أساس الدين والعرق، فعلى أساس الدين يأتي الشيعة في المقدمة حيث يشكلون 12 % من إجمالي السكان الأصليين

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص103، 104.

وتختلف نسبتهم من دولة إلى أخرى، ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60 و 65 % تليها الكويت بنسبة 30 % ثم السعودية بنسبة تتراوح ما بين 15 و 20 % وتبلغ نسبتهم في قطر 16 % ويشكلون نفس النسبة بدولة الإمارات ولا تتعدى نسبتهم 10 % في سلطنة عمان، ويأتي المسيحيون في المرتبة الثانية حيث يشكلون نسبة 19 % في البحرين، تليها قطر بنسبة 8.5 % ثم كلا من الكويت والإمارات بنسبة تتجاوز 5 %، والجدير بالذكر هنا أن مصدر الوجود المسيحي في المنطقة مرده أساسا لوجود أعداد كبيرة من ذوي الجنسيات الأجنبية بتلك الدول سواء للعمل او ضمن القوات الأجنبية الموجودة بالقواعد العسكرية.

أما ثالث الفئات دينيا فهم اليهود، وعددهم قليل جدا، وهم في مملكة البحرين فقط، ولا يوجد بيان رسمي دقيق بعددهم الفعلي، وعلى أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئيسية، أولها الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمال السكان، ففي قطر 10 % وذلك في البحرين، أما في الكويت تبلغ نسبتهم 4 % والإمارات 12 %، والسعودية أقل من 4 % من إجمالي السكان، أما الآسيويون فيشكلون الأقلية الأكثر عددا في دول الخليج، وتختلف نسبة وجودهم من دولة إلى أخرى وفي المرتبة الثالثة الأفارقة من جنسيات وأعراق مختلفة مثل النونيين والكنوز والزنوج والزغاوة والهوسا وغيرهم وهم متواجدون بنسب قليلة في كل من السعودية 5 % وسلطنة عمان 2 % وبنسبة بين 1 و 2 % في باقي الدول[1].

يشكل المسيحيون في الأردن نحو 5% معظمهم من الروم الأرثوذوكس والكاثوليك، أما البتركس مسلمون سنة فيشكلون 1.2 % وأقليات شيشانية مسلمون سنة وآرمن وأكراد وتركمان ودروز، وتضم الكويت كغيرها من دول الخليج مجتمعا مكون من عدة طوائف حيث يشكل المسلمون السنة ما نسبته 45% من السكان في حين تمثل الشيعة 35 % والعرب المسيحيين 8 % والإيرانيين 5 % وآخرون بنسبة 7 %،

[1] – حسان بن نوي، مرجع سابق، ص106.

تمثل السنة 80 % والشيعة 16% والطوائف الأخرى من بقية الأديان تمثل ما نسبته 4 % من المجتمع الإماراتي[1].

أما سوريا ذات الأغلبية السنية فإنها كذلك تحوي العديد من الطوائف، فنجد الطائفة الشيعية العلوية بنسبة 7 % وهي تشكل الطبقة الحاكمة[2] في البلاد، وتوجد طوائف شيعية أخرى اليزيدية والإسماعيلية، وأقلية درزية بنسبة 4 %، أما بالنسبة للمسيحيين واليهود والعرب والأكراد فيمثلون 4 % والإسماعيليون 1% يتمركزون في بلدة سلمية، أما المسيحيون العرب معظمهم روم أرثودوكس وروم كاثوليك وموازنة، موجودون في معظم المدن السورية، ويشكلون مع عشائر بدوية استقرت خلال القرن الماضي في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة 7 % أما المسيحيون غير العرب فلهم وجود كثيف.

والأكراد يشكلون كثافة سكانية في المناطق الحدودية بشمال سوريا، لا سيما محافظة الحسكة وهم 3 % من مجموع السكان، والترك وبالذات التركمان فهم منتشرون في مناطق مختلفة من سوريا حيث يشكلون 1 % والتركس 1 %، أما اليهود هاجر معظمهم من دمشق وحلب ويشكلون أقلية ضئيلة، كما تمثل دمشق مركز ثلاث بطريركيات (الروم الأرثودوكس، الروم الكاثوليك، السريان الأرثودوكس) ومن المهم التذكير بأن المسيحية السورية تمثل تنوعا كبيرا في الكنائي والعقاد والشعائر (11 طائفة)، والجدير بالذكر أن هذه الطوائف على اختلافها تعيش على وفاق مع المسلمين، وقد عرفت السلطة السياسية السورية إحاطة نفسها دوما بمعاونين من العرب المسيحيين في كافة المستويات[3].

---

[1] – حفيظة مكي ، عزيزة با يزيد، الحركات الطائفية في العالم العربي، دراسة حالة لبنان، شهادة ماستر، قالمة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014 -2015، ص15.

[2] – المرجع نفسه، ص15.

[3] – حسان بدوي، مرجع سابق، ص99.

المبحث الثاني : الأبعاد السياسية والاجتماعية للهويات الطائفية في العراق

المطلب الأول : واقع الهويات السياسية والاجتماعية قبل الاحتلال الأمريكي

جذور الطائفية تعود إلى الإرث التاريخي الذي ورثه هذا البلد في العهود السالفة، فهي لم تنشأ في العهد الوطني ولا في العهود التي تلته، بقدر ما هي إرث يعود إلى فترة حكم السلاجقة والصفويين، فقد كانت دولة العراق ولأسباب جغرافي وإقتصادية مسرحا للصراع بين السلاجقة والأتراك والبهويين، الفرس والذين عمدوا إلى اضطهاد جميع الفرق الإسلامية التي تخالف معتقداتهم الدينية والأيديولوجية وقد استمر عذا النهج بعد حكم الدولة العثمانية في العراق، وإضافة إلى العوامل الداخلية وترسب الفكر الطائفي في المجتمع العراقي في فترات الحكم السالفة الذكر، لعب الاستعمار البريطاني دورا مهما في إعادة إنتاج الصراع الطائفي وذلك لخلخلة البنيات الاجتماعية للمجتمع العراقي وتأجيج الصراعات الأفقية لتفادي المقاومة خصوصا من طرف الشيعة الذين عرفوا بمقاومتهم للتواجد الأجنبي على الأراضي العراقية وفي فترة الحكم الملكي ورغم تميزها بولادة دولة حديثة، فكان نزوع قومي ووطني، وظهرت فيها بوادر تكون نخب سياسية واجتماعية قادت البلاد نحو التوحيد والاستقرار، وشاركت في نشر الوعي، وبناء منظمات اجتماعية وثقافية ومؤسسات سياسية، غلا أنه تم توريث هذه الإشكالية (الصراع الطائفي) خصوصا بعد وفاة **الملك فيصل الأول** (1921–1933م) ومجيء خلفه **غازي** (1933–1939) والذي عرف باندفاعاته وطموحاته القومية بعيد المدى، ساعدته على تشكيل مجموعات سياسية يغلب عليها الطابع القومي والطائفي، مما دفع إلى خسارة سلطته وتفجير التناقضات التي كانت محتوية في عهد أبيه، ضف إلى ذلك علاقاته المتميزة التي كانت تجمعه مع بريطانيا والتي كانت تسعى دوما إلى تفويض كل محاولات بناء الصرح المؤسساتي الفتي لدولة العراق، عبر تأجيج الثغرات الإثنية والطائفية، وقد إتضح هذا بإقدام حكومة **نوري السعيد** على مجموعة من الإجراءات القانونية القسرية التي فوضت بذورها المنظمات المجتمع الأهلي الوليدة، بعد أن أقحمت شيوخ العشائي في

المعارك السياسية وأفسدت القضاء وعمقت الفوارق الطبقية واستنثرت بالسلطة من طرف أعوان نوري السعيد وشيوخ العشائر وأعيان المدن، عن طريق كبت الحريات وخنق أصوات المعارضة الوطنية التي بدأت بالتطور والنمو وأخذت تشكل خطرا على السلطة، أبرزها : انتفاضة الآثوريين عام 1933 و عشائر الفرات الأوسط عام 1935م، وإنقلاب بكر صدفي عام 1936م، ووثبة كانون 1948م، وإنتفاضة عام 1952م، إضافة إلى حركات البزرانيين.

مثل قضية منع أهل السنة في العراق من قيادته حاضرا ومستقبلا القضية المحورية في خطة الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني، باعتبارها العدو العقدي والاستراتيجي والسياسي لدول وقوات الاحتلال وللقوى المتعاونة معها، سواء من التنظيمات الشيعية، أو من التنظيمات الكردية التي تسيطر عليها فكرة القومية والتعصب للعرق الكردي، ذلك أن أهل السنة في العراق وهم القوة الوحيدة التي يمكنها مقاومة الاحتلال وهزيمته وتحقيق الاستقلال على كل المستويات والمحافظة على الثروات وتوحيد العراق على أسس إسلامية تنهي الحالة الكردية المتعصبة وتواجه الحالة الشيعية المتصاعدة في المنطقة وتعيد إلحاق العراق بأمته الإسلامية على أسس صحيحة لبناء تلك الأمة.

كما يمكن القول أيضا بأن القضية المحورية للإحتلال ودوره حاليا ومن حيث التحاقات التي جرت خلال التحضير للعدوان على العراق، قامت واستهدفت إعادة تشكيل المجتمع والدولة العراقية على أساس تغليب القوى والتيارات والمكونات الأخرى في المجتمع العراقي على دور ومكانة أهل السنة في العراق لتغيير هوية العراق ولفصله عن جسد الأمة الإسلامية وذلك بغض النظر عن الادعاءات والتفسيرات الباطلة حول طبيعة النظام لصدام حسين والذي لم يكن نظامه من حيث الجوهر إلا تطويرا للنظم التي حكمت العراق بعد إنهاء تجربة الحكم الإسلامي، وخلال سيطرة أهل السنة على الحكم وضمن سياق المسيرة التي بدأت منذ القرن الثامن عشر، بعد أن انتهت هذ السيطرة فعليا في هذا القرن تحديدا، حيث

جرى تأسيس الدولة العراقية على نحو مختلف وتحت سيطرة وقيادة القوى الاستعمارية بشكل مباشر ومن خلال وكلاء فكريين حتى وإن تعارضت المصالح في بعض الأحيان.

لقد كان أهل السنة والعرب منهم خاصة، هو القوة التي باتت تتنامى في داخلهم ضمن السياق الإسلامي العام – حالة مد إسلامي– ولما كانوا هم القوة التي تم إختراقها على غرار السنة الأكراد الذين تسيطر عليهم في الوقت الراهن حالة عرقية متعصبة، بفعل جهود استراتيجية غربية وصهيونية بذلت منذ وقت طويل ... وإذا أضفنا إلى ذلك القوى الإسلامية الناشئة داخلها قد نجحت في إختراق الحالة الكردية المتعصبة وباتت تتطور بها إلى حالة إسلامية جماعة أنصار الإسلام، تنذر بخطر إنها حالة التعصب الكردي لما يمكن أن يحدث تحولا إستراتيجيا في العراق وفي المنطقة[1].

وجدنا أن قضية أهل السنة من العرب خاصة هي القضية الرئيسية والمحورية التي تدور حولها الأحداث والتطورات، والمناورات، والاقتراحات، والتصريحات، والإجراءات، والتحليلات الصادرة عن كل دوائر الاحتلال والقوى المتعاونة معها داخل العراق، بما في ذلك ما تقدمه من تفسير الدوافع ونشاط ودور وأهداف المقاومة العراقية، وذلك لأن المغزى الاستراتيجي في كل القضايا المثارة قبل إحتلال العراق وبعده، هي في الجوهر قضية منع أهل السنة من قيادة العراق مجددا بعد مضي قرنين من إنهاء الدولة الإسلامية الموحدة سواء كان ذلك الإنهاء من خلال تغيير هوية المجتمع العراقي والدولة العراقية إلى مجتمع ودولة يسيطر عليها الشيعة والأكراد والسنة ، أو من خلال تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دول هي جميعها قضايا ثابتة أو مرتبطة برؤية عقدية وتاريخية واستراتيجية وسياسية حول سيطرة أهل السنة من الغرب على حكم في العراق لعقود تاريخية مضت، أو حول منعهم من قيادة العراق حاضرا أو مستقبلا ، باعتبارهم الأقلية.

[1] – مجلة البيان، مرجع سابق، ص143– 144.

لقد كانت القضايا المثارة قبل الاحتلال هي قضايا تتعلق بوضع الشيعة في ظل ممارسات النظام السابق تجاههم، من عمليات إغتيال وإبعاد وقمع وإضطهاد لرموزهم باعتبارهم فئة مذهبية وباعتبار هذا النظام ممثلا للسنة العرب بالباطل وكانت تتعلق في شقها الثاني بالحالة الكردية العرقية، وباعتبارهم أقلية عرقية مضطهدة من قبل هذا النظام العرقي وملخص ذلك كله في واقع الحال هو ضرورة تغيير موازين العلاقات داخل المجتمع والدولة العراقية على حساب سيطرة السنة العرب على الدولة والمجتمع العراقي[1].

من خلال تتبع تطورات الأحداث في العراق يتضح مدى التقارب الشيعي الكردي في البلاد حيث شهدت حرب الخليج الأولى تحالفا متعاكسا بين (طهران) ذات المذهب الشيعي وبين كل من الحزب الديمقراطي بقيادة مسعود البرازاني في العام 1983م والاتحاد الوطني بقيادة جلال طالباني في العام 1994م، بيث انعكس هذا التحالف على العلاقة بين الاكراد وشيعة العراق حلفاء إيران كما أن حالة العداء للرئيس صدام حسين وحزب البعث من طرف الشيعة والأكراد قاربت فيما بين الجانبين حيث إتفقت جميع الأطراف المعادية للرئيس صدام حسين على ضرورة أنها حكمه وذلك بعد التدخل الأمريكي والبريطاني لنفس الغاية.

بعد إحتلال العراق وصياغة الدستور العراقي وتثبيت مبدأ الفدرالية برزت خلافات عميقة بين حكومة الإقليم في أربيل والحكومة المركزية في بغداد، حول مناطق النزاع أو ما يعرف بالمناطق المستقطعة حسب التوصيف الكردي، وعلى رأسها (كركوك النفطية) حيث دارت خلافات كبيرة حول تفسير المادة 140 من الدستور العراقي، والتي تناولت هذه المناطق ولقد إشتد الخلاف مؤخرا مع حكومة النوري المالكي الشيعي والمذهب عندما أقدم

---

[1] – مجلة البيان، مرجع سابق، ص144.

الأخير على تشكيل قوات عمليات دجلة، التي إعتبرها الاكراد إعتداء على صلاحيات الإقليم وقوات البشمركة، حيث كادت الأمور تصل إلى حد الصدام المسلح بين الجانبين[1].

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان 2003 مرحلة مهمة في المنطقة العربية عامة والعراق على وجه الخصوص، ودخل العراق مرحلة جديدة بكل معطياتها وتفاصيلها منها ما هو إيجابي تمثل بتغيير نظام الحكم السابق، والنظوع بنظام ديمقراطي جديد ومنها ما هو سلبي تميز بانتشار الطائفية والعنف والإرهاب واحتلال البلاد من قبل القوات الأجنبية.

المطلب الثاني : واقع الهويات السياسية والاجتماعية أثناء الاحتلال الأمريكي

أنيطت مهام كثيرة بالجانب الكردي المتمثل في قواته من البشمركة المسلحة لتقديم المساعدة للقوات الأمريكية أثناء شن الحرب على العراق في مارس 2003 حيث قام الطيران الأمريكي بقصف المواقع العسكرية العراقية، ودمر عدة منشآت عسكرية مهمة قبل النزول البري اتجاه الأراضي العراقية التي شهدت صراعا مريرا في الجنوب حيث مدينة أم القصر العراقية التي كانت بمثابة فاتحة الطريق أمام الغزو البري للعراق، وفي شمال العراق قامت مجموعة من القوات الخاصة الأمريكية بإنزال بالمظلات في شمال العراق لأن البرلمان التركي لم يسمح باستعمال الأراضي التركية لدخول العراق وقامت هذه القوات الخاصة وإسناد من القوة الجوية الأمريكية وبدعم معلوماتي من الأحزاب الكردية، ويذكر بأن الولايات المتحدة حددت الدور الكردي في شمال العراق من خلال تكليفه بتأمين القوات الأمريكية المتقدمة من الشمال، وتأمين حقول ومصافي النفط شمال العراق وقصف مواقع جماعة أنصار الإسلام، وقيام القوات الكردية بتأمين أعمال قتال اللواء 173 إقتحام جوي أمريكي

---

[1] – محمد خالد سرحان أبو الريش: الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي، كلة الأدب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير، 2003-2011، ص110-111.

للاستيلاء على مطار الحرير يوم 26 مارس خلال الهجوم نبراني على القوات العراقية، حصار مدينتي كركوك والموصل بالتعاون مع قوات الاحتلال الأمريكية يوم 30 مارس، ومع تطور العمليات العسكرية وخاصة بعد سقوط بغداد تمكنت القوات الكردية من دخول كركوك يوم 10 أفريل دون إي مقاومة، كما أعلن عن إتفاق كردي أمريكي مع القوات العراقية في الموصل حيث استسلمت بمقتضاه القوات العراقية وسلمت أسلحتها للقوات الكردية الأمريكية، كما لم يغب عن بال القوات الأمريكي، أن تتخلص من أي تواجد إسلامي متشرد في العراق، وبخاصة في شمال البلاد حيث الغالبية الكردية، حيث استعلت حالة الخلاف القائم بين الأحزاب الكردية وجماعة أنصار الإسلام ذات التوجه السلفي الجهادي الذي يناصر تنظيم القاعدة، كما أن الأحزاب الكردية أيضا إشتغلت حالة انشغال المنطقة والتدخل الأمريكي للقضاء على خصومهم من المنظمات المتشددة. يذكر هنا بأن المساعدة الكردية للقوات الأمريكية المتشددة في كردستان العراق.

بعد إنتهاء العمليات الحربية في العراق عمد الأكراد إلى تطوير كيانهم السياسي، من خلال الانخراط في العملية السياسية في البلاد، فكام كانوا حاضرين في التشريع العسكري كانوا حاضرين على المسرح السياسي فشاركا في ثاني هيئة إدارية في البلاد مجلس الحكم الإنتقالي بعد يوليو 2003 بعد الهيئة الأولى سلطة الائتلاف الموحد بقيادة بول بريمو حيث رحب سيرجيو فييرادي ميلو الممثل الخاص للأمين العام في العراق بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي وأبلغ دي ميلو أعضاء مجلس في أول إجتماع لهم أن الأمين العام كوفي عنان يتابع باهتمام تطورات الأوضاع في العراق، وان الأمم المتحدة ملزمة بمساعدة المجلس والشعب العراقي بكل الوسائل الممكنة[1].

---

[1] – محمد خالد سرحان أبو الريش: مرع سابق، ص114-115.

تقاطعت المصالح الأمريكية والكردية في الرغبة المشتركة لإنهاء حكم الرئيس صدام حسين، حيث باتت القضية تمثل لكل من الإدارة الأمريكية، والمعارضة الكردية أمر لا مفر منه وأن الخلاص من نظامه بات يشكل مسقبلا للمعارضة العراقية وبخاصة الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال حيث شارك الاكراد في مؤتمر لندن عام 2002م الذي وضع الأسس والقواعد لما بعد الرئيس صدام حسين، كما أن قوات البشمركة الكردية شاركت بشكل فعال في مجريات الحرب عام 2003م إضافة إلى ملاحقتها لأعضاء حزب البعث الذين تواروا عن الأنظار بعد سقوط بغداد، فأعتقلوا عدد منهم مثل (طه ياسين رمضان) وسلموهم للقوات الأمريكية الأمر الذي فتح أبواب من الصراع بين الأكراد وخصومهم السياسيين في العراق، مما أجج الصراع الطائفي في البلاد، إلا أن الأكراد كانوا يتطلعون من وراء هذا التعاون مع الأمريكان إلى إيجاد موطن قدم لهم في العراق الأمر الذي حازوا عليه حين إعتلاء جلال طالباني سدة الحكم الرئاسي في بغداد.

وقد تأزمت العلاقات الكردية العراقية بسبب إجتياح العراق للكويت عام 1990 ورفضه للإنسحاب، جاءت قرارات مجلس الأمن الدولي تدعو إلى إنسحاب العراق وإنشاء منطقة حظر جوي يمنع بموجبها العراق من التحليق فوقها مما شكل كيانا كرديا في الشمال، يتمتع بمزيد من الحرية والاستقلال تحت حماية بريطانيا والولايات المتحدة[1].

وبغض النظر عن التوصيف المتداول في أجهزة الإعلام والتحليلات الغربية بأن المقاومة العراقية للإحتلال إنما هي محاولة من السنة العرب لإعادة سيطرتهم على الدولة والمجتمع العراقي، فإن المقاومة بطبيعتها المختلفة إنما تأتي في سياق إعادة بناء العراق المسلم الموحد في مواجهة مؤامرة التفتيت، التغريب، والعلمنة والتشييع ... إلخ، وأن أهل

[1] – محمد خالد سرحان أبو الريش، مرجع سابق، ص110.

السنة المرتبطين بعقيدتهم وهو يهتم داخل الاكراد في مواجهة مؤامرة تغليب العرق على صحيح العقيدة، وعلى الهوية الإسلامية، يقاومون مثلهم مثل إخوانهم من أهل السنة العرب.

إن قضية أهل السنة في العراق بمختلف انتماءاتهم العرقية هي بالفعل القضية الجوهرية فيما جرى ويجري في العراق لا سبب أن الحكم السابق كان ممثلا لهم، ولأن المقاومة هي رد فعل على تهميش السنة العرب، وإنما الآن التحدي الحقيقي والصراع الجاري حاليا إنما يستهدف تغيير هوية العراق الإسلامي، وبناء سلطة عراقية تقوم على إستبعاد ومحاربة أهل السنة وهم جوهر بناء وقيام العراق الإسلامي لعقود طويلة من عرب وأكراد وتركمان، ويأتي هذا الاستهداف كمرحلة جديدة تكمل ما جرى منذ بداية القرن الثامن عشر، وحتى قيام النظام البعثي السابق، بإعتبار أهل السنة هم العدو العقدي والاستراتيجي والسياسي للقوات المحتلة ودولها، ولكونهم القوة المؤهلة لإنهاء الاختراق الذي حدث في الحالة الكردية والتي استند عليها الاحتلال مع الشيعة في تنفيذ خططه، ولأنهم وبامتدادهم مع المحيط الإسلامي يمثلون العقبة الرئيسية في تنفيذ الاحتلال لكل مخططاته التي من أجلها جرت وقائع العدوان في المنطقة كلها، ومن ثم وفي المقابل فإن طرح قضية أهل السنة والتحديات التي يواجهونها في العراق حاليا ومستقبلا إنما يعني بالدقة طرح كل مشروع الاحتلال بأبعاده العقدية والاستراتيجية والسياسية وكيفية مواجهته أي طرح كل القضايا القصدية والمفهومية الاستراتيجية والسياسية المرتبطة به، وكذلك طرح الأبعاد العربية والإسلامية لهذه الاستراتيجية الغربية والصهيونية والاستراتيجية الإسلامية البديلة أو المواجهة.

تحاول أمريكا ألا تظهر بمظهر المحتل، وتجهد وفق ما تسمح به معايير الأمنية لتثبت صورة المنقد وليس المحتل إنها بحاجة إلى أن تظهر أمام العالم بأنها ليست دولة غازية أو إستعمارية جديدة، وخاصة أنها لم تثبت أن لدى العراق أسلحة دمار شامل وان تتجب تطور روح المقاومة لدى الشعب العراقي لكيلا ينتج عنه خسائر أمريكية وعراقية في

الوقت نفسه، إنها بالتأكيد تحاول أن تحافظ على النصر الذي تحقق حتى الآن ولا ترغب في التورط في حرب عصابات ستنقلب عليها أن نشبت وتحول نشوتها إلى هزيمة أمام أمم تتمنى أن ترعى أنف أمريكا وقد تمرغ في التراب، وأن تبقى في العراق المدة المطلوبة لتأمين مصالحها النفطية تماما وتنصيب النظام السياسي يخضع لها ويضمن لها مصالحها على شاكلة أغلب الأنظمة العربية، هذا أمر يتطلب وقتا طويلا قوة عسكرية كبيرة تستطيع الانتشار في مختلف التجمعات السكانية العراقية ويتطلب أيضا إبراز زعماء سياسيين على حساب آخرين سواء من القادمين مع قوات الغزو أو من الموجودين داخل العراق.

هذا إختبار يحمل في طياته ما يعمل ضده، ينطوي وجود القوات الأمريكية في التجمعات السكانية العراقية على توليد الوعي بالاحتلال وتعمقه مع طول المدة.

أمريكا تعرف تماما أن الوعي هو المقدمة الأولى نحو الثورة أو المقاومة هذا فضلا عن أن دعمها لعناصر سياسية يولد رد فعل شعبية وحزبية ودينية ضد هذه العناصر من الوارد جدا ألا يصبر العراقيون طويلا على المتعاونين مع الطرف الأمريكي أو المهادنين لهم من القيادات السياسية أو الدينية، وأن عملوا ضدهم سريعا كما حصل في بعض المدن العراقية أي أن البقاء المكثف للقوات الأمريكية ينطوي على دعوة مباشرة للعراقيين لحمل السلاح والقتال من أجل التحرير.[1]

ولم تختلف مرحلة العهد الجمهوري الثاني من عام 1963- 1988 على المراحل السابقة من حيث الحضور الملف للنزاعات الطائفية في العراف، ففي ظل الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها البلاد على مجموعة من المستويات، تحكم عبد السلام عارف والذي عرف بنزاعاته القومية والطائفية على السلطة السياسية وباسم التحرر والاشتراكية (البعثة) قام بتصفية أغلب معارضيه، خصوصا السياسيين الشيوعيين، وفي نفس السياق لجأ حزب

[1] – مجلة البيان، مرجع سابق، ص295.

البعث الاشتراكي إلى اللعب على وتر الصراعات الطائفية وتأجيجها لإنجاح النزاعات الأفقية بين المكونات السياسية والاجتماعية للمجتمع العراقي وإقصاء ما يمكن إقصاءه من الخصوم وفي هذا الخصوص يذكر حنا بطاط وان أعضاء قيادة حزب البعث في العارف يوم إنقلاب 1963/02/08 كان 62% منهم شيعة، إنخفضت هذه النسبة إلى 6% في إنقلابهم عام 1968، وهذا يدل على أن الصراع الطائفي كان على أشده داخل حزب البعث.

لقد بلغت الطائفية بعد مجيئ البعث الثاني إلى السلدة في إنقلاب 17-30 تموز 1968م حدا لم يسبقه له مثيل خاصة في فترة حكم صدام حسين، فرغم أن حزب البعث هو حزب قومي وحدوي وعلماني ودستوره يؤكد على العلمانية ومحاربة الطائفية وكان أكثر كوادره المدينة في الخمسينات وبداية الستينات كانت تسعة، ولكن بعد حركة 18 تشرين الثاني 1963م التي قادها عبد السلام عارف بدأ التوجه الطائفي في حزب البعث وعندما استلموه السلطة الثانية عام 1968م بدأت عملية تصفية الكوادر الشيعية في قيادة الحرزب، إما عن طريق الاغتيالات السياسية، أو الإعدامات بتهمة التآمر على الحزب والدولة إلى ان حصر قيادة الحزب بيد العشيرة التكريتية وعائلة صدام حسين[1].

المطلب الثالث : واقع الهويات السياسية والاجتماعية بعد الإحتلال الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر الدول التي ساب التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار معظم علاقاتها بالعراق منذ البوادر لتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921م ولم تكن هذه العلاقات ودية في معظم الأحيان، وبقيت محدودة لكنها لم تصل في أي وقت من الأوقات أقامت علاقات سياسية وعسكرية وإستراتيجية معها.

[1] – فضيل التهامي، جذور الفكر الطائفي في العراق، مقال منشور على الموقع : www.amabaa.org/malefat/indexiraq3.htm تاريخ التصفح: الاحد 29 مارس 2015 .

وفي سياق هذه العلاقات المضطربة والأخذ والجذب بين الدولتين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد الاجتياح العراقي واضعة بذلك واستراتيجية قامت على مجموعة من المبادئ لتسهيل خلخلة بنيات الدولة والمجتمع العراقيين لفتح باب الاحتلال الأراضي العراقية والتي دشنتها الآلة العسكرية الأمريكية والبريطانية في عام 2003، فمن بين هذه المبادئ الاستراتيجية.

- تدويل الأزمة والتي خلقتها أصلا الولايات المتحدة وإيجاد مبررات لها كالدكتاتورية وجرائم الحرب ضد الإنسانية وأسلحة الدمار الشامل.
- تكريس الرقابة العسكرية والاستخبارات للتحكم في الأراضي العراقية.
- تجييش وسائل الإعلام الأمريكية والدول الصديقة لدغدغة عواطف الرأي العام الدولي.

وبعد الاجتماع الأمريكي للعراق مباشرة ظهر البعد السياسي للممارسة الطائفية، فلم يعد الحديث والتداول عن شيء إسمه الشعب العراقي، بل فقط أصبح يتكلمون عن سنة وشيعة، تركمان وأكراد، وما كرس أيضا هذه الممارسات لجوء الإدارة الأمريكية إلى تأسيس أول مجلس مؤقت للحكم أسسه المندوب الأمريكي "**بريمد**" للمشاركة السياسية ليتخذ منذ تعيينه العديد من القرارات السياسية والاقتصادية الرادكالية، لكن إجراءاته ظلت بلا غطاء سياسي أو قانوني وإن توفر لها غطاء الشرعية الدولية من خلال قرارا مجلس الأمن فكان لابد من إيجاد تشكيل إداري محلي يكون غطاء سياسيا للقرارات الأمريكية ولذلك دعمت واشنطن إنشاء سلطة عراقية إستشارية جرى إختيارها وفق محطة عرقية وطائفية إستنادا إلى تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية وهكذا وفي أواسط تموز 2003 جرى الإعلان عن تأسيس مجلس الحكم من خمسة عشر من قيادات المعارضة السابقة وبنظام رئاسة شهرية دورية بين أعضائه ثم يفرغ قيما بعد المجلس الوزراء أو ظل الجلسات تحت الإشراف الرسمي للإدارة الأمريكية والذي تم تأسيسه أيضا بناءً على الطائفية والإثنية وقد كان هذا كله إعلانا عن مؤسسة هذه الممارسة.

وإضافة إلى العامل الخارجي في صد الأبعاد السياسية للممارسة الطائفية في دولة العراق يمكن رصد محددات أخرى أيضا تبلوت في ثلاثة إتجاهات رئيسية.

إتجاهات وقوى أدت الصراع الطائفي فضمت جماعات مختلف من الشيعة السنة تنافست فيما بينها فالمجلس الأعلى مثلا وإن كان له ارتباط وثيق مع حزب الدعوة على المستوى السياسي والايديولوجي إلا انهما تنافسا إلى آخر الطريق كما أن التيار الصدري الذي أيضا له إرتباط بحزب الدعوة دخل في صراع محتدم[1].

ومن جهة أخرى كان هناك تنافس آخر بين الحزب الاسلامي السني وجبهة التوافق السنية من جهة.

قوى عارضت الطائفية وتتمثل في مختلف التيارات الليبرالية والماركسية والقومية العلمانية والتي استطاعت بقدرة إنفتاحها الفكري مواجهة براثن الثقافة الطائفي، ورغم كل آليات مواجهة هذه الآفة تم ملاحظة ضعف هذه القوى الممانعة بعد الاحتلال الأمريكي ورسمته خارطة للمشاركة السياسية ليتحول تيار المؤتمر الوطني الليبرالي الذي يتزعمه "**أحمد الحبكي**" إلى حركة سياسية حملت اسم البيت الشيعي لضمان مشاركته في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2005 ومن جهة أخرى صار الحزب الشيوعي العراقي على نفس المنوال بعد قبوله المشاركة السياسية كطرف شيعي في مجلس الحكم المؤقت.

وقد تزامن صعود قوى التفعيل الطائفية مجتمعيا كالأحزاب الدينية الشيعية، بروز أيضا أدوار الأحزاب السنية كالحزب الإسلامي وهيئة العلماء المسلمين، بعد أن تمكنت من إستعادة مكانتها كقوى فاعلة، تكن الاتجاهات اللبرالية والماركسية والقومية العلمانية واستطاعت إلى شيء ما تحقيق نوع من توازن الصراع الطائفي.

---

[1] – فضيل التهامي، مرجع سابق.

البعد القومي الاثني في المسألة الطائفية لقد اتخذ مسار الصراع السياسي بين مختلف القوى المشكلة للمجتمع العراقي بعدا إثنيا قوميا خاصة بعد حدوث مشكل كركوك والتي هددت بالتطور من صراع داخلي إلى صراع إقليمي، فإيران يمكنها أن تحسم الصراع على الأراضي المتنازع عليها بين المركز العراقي وإقليم كردستان، بمصلحة الاكراد ولا حتى أن يوافق على هيمنتهم على كركوك وعلى تركيا أيضا تسمح بتهديد الإقليم الكردي إلى مناطق التركمان.

نستنتج مما سبق أن المسألة الطائفية في العراق هي صراع سياسي بالدرجة الأولى تخوجه قوى سياسية بأدوات صائفية وذلك محاولة منها للتعبئة السياسية وحشد إتباع ك طائفية على حدى، وإضافة إلى هذا يعتبر المحدد الإقليمي أيضا الذي يتحرك بناء على مصالحه السياسية والأيديولوجية محددا جوهريا أما بتأجيج الصراع عبر الدعم السياسي والعسكري، وأما بتحقيق حدته باللجوء إلى التوفقات وتحقيق التوازن.

مرت أكثر من عشرة سنوات وما زالت صورة المشهد السياسي والأمني يكتنفه الكثير من الضبابية والغموض وإحداث الفجوة الأمنية التي عدت المدخل لتفكيك أواصر الدولة والمجتمع في العراق وتمزيق وخحدته الوطنية والدفع به إلى التخندق الطائفي.

فمسالة الطائفية قد طرحت بقوة في العقد الأخير في العالم العربي والشرق الأوسط خاصة بعد إحتلال العراق ومحاولة تأسيس الدولة العراقية الجديدة على أسس عرقية وطائفية وهذا الأمر أدخل العراق في دوامة من العنف الطائفي، وتنصيصها في الدستور الدائم للدولة سنة 2005 والتي جاءت الديمقراطية على أكتافها العنف والطائفية والمذهبية العنصرية ليجد مسبباته التي ضحت بما لديها لترسيخ فكرة الطائفية والعنف المسلح وجعلت من خيار الحرب الأهلية شعارا من الممكن العودة إليه إذ أقتضت الضرورة.

فمن يتأصل إذا المشهد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي لا يظهر له إلا صورة أنقاض الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها آلة الاحتلال الأجنبي وممارساته الإنسانية التي يتعامل بها الشعب العراقي وتركيبته الاجتماعية، فقد حاول الاحتلال الأمريكي تكريس مبدأ الطائفية السياسية والعرقية لإعتبارات استراتيجية تفتيت الدولة والمجتمع العراقيين.

وفيما بعد الاحتلال جاءت القضايا المطروحة في الاتجاه نفسه، وكذلك جاءت كل الإجراءات في تشكيل سلطة ما بعد الاحتلال، حيث جرى تشكيل تعيين مجلس الحكم الانتقالي على أسس عرقية ومذهبية وبنسب سكانية تغلب عدد مقاعد ممثلي الشيعة (نصف +1) مع النظر للأكراد كحالة عرقية رغم أنهم من السنة الأحناف، والأمر نفسه بالنسبة للحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت على أسس مذهبية والعرقية نفسها.[1]

وكذلك ما يجري حاليا من تخطيط لمستقبل العراق القريب والبعيد إنما يقوم على هذه الفكرة الجوهرية نفسها حيث قضايا الانتخابات والفدرالية الجغرافية والإدارية المطروحة داخل العراق وكذا ما يطرح في الدوائر الغربية على خطط لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات شيعية وكردية وسنية، تستهدف تغيير هوية العراق أو المجتمع العراقي والدولة التي يسيطر عليها أهل السنة من العرب، وقد وصل الانفعال في هذه الرؤية إلى درجة أن جرى ويجري تناول قضية المقاومة العراقية من قوات التحالف أو تنظيمات الشيعية أو الحالة الكردية العرقية المتعصبة من منطق تخطيطي أو إستراتيجي باعتبار أن المقاومة رد فعل من أهل السنة، العرب بحكم اشتعال المقاومة وتركزها فيما روج له باسم المثلث السني على محاولات تهميش او تقليص دور السنة في السيطرة على الدولة والمجتمع ، بل الثروات العراقية كلها، بغض النظر عن أماكن تركزهم جغرافيا، وبغض النظر عن الحكم السابق في العراف لم يكن حكما ممثلا لأهل السنة، إذ أنه كان على العكس من ذلك تماما، حيث السنة بمختلف إنتماءاتهم

---

[1] – مجلة البيان، مرجع سابق، ص145.

كانوا المضاربين والمستهدفين بالدرجة الأولى في قيامه ومن ممارسته، وقد جاء كمرحلة تاريخية متطورة في إستراتيجية إقصاء أهل السنة من حكم العراق على خلفية وضمن سياق فكرة القومية العربية التي روج لها ودفعها الاستعمار البريطاني والتي بنيت على أساسها الدولة القومية أو القطوية على أنقاض دولة الخلافة الإسلامية ضمن سياق تاريخي بني على أساس عربي وعلى أرضية القومية العربية في الأمة، ومن ثم فهو لم يكن سوى حكم علماني كرس إنقسام أهل السنة من عرب وأكراد وحكم العراق على أسس قبلية وعشائرية بل كان في بدايته أقرب إلى الشيعة مما هو قريب إلى أية فئة أخرى.

بعد مرور كل هذا الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط بغداد في 9 أبريل 2003، ومن ثم السيطرة الامريكية الكاملة على الأراضي العراقية، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وإندلاع المقاومة وتشكيل مجالس وحكومات غير منتخبة أو منتخبة، وأحداث سجن أبو غريب، والكثير من الأحداث في العراق وحولها يدور السؤال بديهي هن المببرات الامريكية للحرب على العراق حقيقة أم مزيفة، ام كانت مجرد ذرائع تخفي تحتها أهدافها أخرى غير معلنة وما هي تلك الأهداف الحقيقية غير المعلنة؟

بداية فإن المبررات الامريكية للعدوان على العراق ومن ثم إحتلاله كانت تتمثل في وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، تشكل خطرا على الشعب الامريكي ثم على الشعوب المجاورة للعراق، وبديهي أنه لا شأن لأمريكا بالشعوب المجاورة، فهذه مجرد دموع تماسيح، أما خطر تلك الأسلحة على الشعب الامريكي، فهو خطر مبالغ فيه جدا، لأنه بغرض وجود تلك الأسلحة المزعومة فغنها تحتاج إلى صواريخ عابرة للقارات لحملها إلى الولايات المتحدة، أو طائرات بعيدة المدى أو تنطلق من حاملات طائرات في المحيط الهادي، أو الأطلنطي، وبديهي أن العراق لم يكن يمتلك مثل هذه الصواريخ أو الطائرات أو حاملات الطائرات، يبقى فقط في هذا الصدد إمكانية حصول إحدى المنظمات الإرهابية على ذلك السلاح من العراق، ومن هنا كان الحديث الامريكي الموجه للشعب الامريكي عن وجود علاقات بين الحكومة

العراقية السابقة وتنظيم القاعدة، وهي علاقات مزعومة ثبت عدم صحتها فيما بعد، وعرف الجميع [1].

بعد أن استكملت القوات الامريكية والبريطانية إحكام سيطرتها على العراق والتأكد من إعتقال كافة أعضاء النظام السابق وعلى رأسهم الرئيس صدام حسين ، وبعد قرار الدستور الدائم للعراق الذي أقر الفيدرالية، وتفاديا لمزيد من هذه العمليات المسلحة التي تقودها جماعات سنية ضد القوات المحتلة، قررت الولايات المتحدة الانسحاب من العراق وتسليم السلطة للعراقيين، وذلك وفق إتفاق بينهما وبين الحكومة العراقية التي بدأت تتوافق مع سياسات الولايات المتحدة الامريكية، ولا تهدد الأمن القومي الامريكي في المنطقة، ولقد تقرر الانسحاب العسكري النهائي من العراق بخطاب الرئيس الامريكي باراك أوباما، في 21 تشرين الأول /أكتوبر 2011 واتفاق مع الحكومة العراقية حسب معاهدة صوفا التي وقعت عام 2008 بين الحكومتين العراقية والأمريكية المنظمة لمراحل الانسحاب وإستكماله نهاية العام 2001، إنسحاب القوات الامريكية من العراق إعترافا بأداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدرتها وتوليها الكامل للمسؤوليات الأمنية، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين يتفقان بموجب ذلك على ما يلي :

1 – إنسحاب قوات الولايات المتحدة من الأراضي العراقية من تاريخ لا يتعدى 31 ديسمبر 2011.

2 – تنسحب القوات الامريكية المقاتلة من المدن والقوى والقصيات العراقية في تاريخ لا يتعدى ذلك التاريخ، الذي تتولى فيه قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية، أن يكون انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة في تاريخ لا يتعدى 30 يونيو عام 2009 وقد رحب الاكراد بالاتفاقية ككونها جاءت وفق إتفاق تم إبرامه بين الحكومة المركزية في بغداد

[1] – محمد مورو: الشرق الأوسط الجديد في مواجهة أمريكا، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ص122-128.

والإدارة، حيث أكد مسعود البرزاني الاتفاقية كون الاكراد العراق أنفسهم حلفاء للوالات المتحدة، فهم يوافقون على أي خطوان تتخذها الإدارة الامريكية تجاه العراق وكونها لا تمس أوضاعم الاستراتيجية.

حيث تقوم القوات الامريكية بمهام الفصل بين المتنازعين فيه، وهو ما يعده الاكراد دعما لهم لحين استكمال قدرتهم على وضع يدهم على هذا الإقليم الاقتصادي المهم، كما أن الاكراد يركزون إهتماماتهم المستقبلية على وجود قواعد أمريكية في إقليم كردستان تضمن أمن الاكراد سواء من تركيا أو العراق أو إيران، وهذا الاهتمام لا يقتصر على الاكراد فقط، وإنما يطال الأمريكيين لضمان بقاء آمن لهم في المنطقة يحقق الاستراتيجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين[1].

ويعني ذلك أن سيناريو التخطيط المستقبلي الامريكي المحتمل في ما بعد نهاية العام 2011، وبالرغم من ترحيب الاكراد باتفاقية الانسحاب إلا انهم كانوا يطمحون إلى حماية أمريكية تجمعهم من أي تقول محتمل من بغداد أو إيران أو تركيا، إضافة إلى حركات الجهاد السلفية التي باتت تنظر إلى حكومة كردستان بأنها حليفه المحتمل المشترك الواجب قتاله.

وسط الضجيج الإعلامي الأمريكي حول سحب القوات القتالية من العراق، وإعتبار هذا الانسحاب بمنزلة إنهاء أمريكي للمهمة التي بدأت في منتصف عام 2003 يظهر تفحص الوقائع أننا أمام خطة جديدة أو أماما تجديد صورة الاحتلال ووضعيته وطريقة تحقيق أهافه، يجري تغطيتها بخطة إعلامية جديدة مختلفة عن تلك التي جرى تحت ستارها احتلال العراق .

[1] – محمد خالد سرحان، أبو الريش، مرجع سابق، ص116–130.

لقد إهتم الإعلام مباشرة أو من خلال نقل تصريحات المسؤولين بقضايا الانسحاب الامريكي الحادث من العراق، من زوايا داخلية عراقية إرتبط أهمها بمدى ظهور قدرة أجهزة الأمن والقوات المسلحة العراقية على توالي ملفات الأمن بعد هذا الانسحاب.

في إدارة الولايات المتحدة لإحتلال العراق في المرحلة الراهنة تسعى إلى الإمساك بكل خيوط الحركة السياسية والعسكرية والشعبية في العراق، لتظل قادرة على مواجهة تحدي بقائها بوصفها دولة محتلة، وهي إذ شيدت أكبر وزارة لها في الخارج فهي تحاول إستمرار حالة الصراع على الأسس ذاتها.[1]

[1] – مجلة البيان، عدد 31/12/17 ،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مقال مكتوب : طلعت رميح، ص1-9.

الفصل الثالث:

سيناريوهات مستقبل الوضع الطائفي في العراق

فمسالة الأقليات تطورت بشكل جعلها تأخذ طابع النزاع الداخلي، وظلت دراسة هذه المسالة تعتبرها متعلقة بمسألة داخلية تخص الدولة لا غير، وتعتبر الظروف الداخلية للدولة وكذلك على المستوى الخارجي أدى إلى إتساع رقعة هذه المسائل إلى المستوى الخارجي، نظرا لسرعة إنتشارها وإختلاف مطالب جماعة الأقليات، فمنها من يطالب بحق المساواة في إطار المجتمع الواحد، ومنها من يطالب بالانفصال عن الدولة المتواجدة بها لتأسيس هوية مستقلة بها.

المبحث الأول: مطالب الأقليات و دوافع تصنيفها.

المطلب الأول: مطالب الأقليات:

شهدت نهاية القرن العشرين تصاعداً ونموا في ظاهرة القوميات الصغرى والتي أصبحت تبحث عن مكان لها تحت سماء السياسة في بلادها، و استخدمت الدول الكبرى هذه الأقليات لتحقيق مصالحها، فساندت طائفة دون أخرى، فكانت النتيجة حروب عديدة في إفريقيا (رواند، بورندي، الكونغو الديمقراطية)و حركات تمرد هذه الدولة المركزية على أساس الشعور بهضم حقوق الأقليات، و إن اصطبغت تلك الدعاوى أحياناً بصبغة سياسية لإخفاء مطالب ذات أصل عرقي كما في السودان مثلاً.

- تتكاثر الحركات المطلبية للأقليات التي تعم العالم و تشير في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، حيث تطرح أساس الدولة للمناقشة فبعد حركة توحيد طويلة أدت إلى انتصار الدولة الأمة في القرن العشرين، سيكون القرن الواحد والعشرون دون شك قرن تحطيمها، لأن السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، يدفع من الآن فصاعداً التمايز قدما أمامه.
- إن التوجه العام السائد نحو مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان يشكل إحدى العوامل القوية لانتعاش حركات الأقليات كما يؤدي توظيف أدوات العولمة من سرعة الاتصالات و انتشار المعلومة إلى تحد إضافي نستخدمه الأقليات سواء منها الطائفية أو القومية في الشرق الأوسط، في عملياتها الانفصالية نتيجة امتدادها عبر حدود الدولة.

و يمكن التطرق إلى مطالب الأقليات حسب ما جاء في كتاب " **أقليات في خطر** " و التي تتمثل في الآتي:

- الاستخدام الحر للغة الأم في الخصوص و العموم و في نشر و تداول المعلومات .

- إقامة المؤسسات و الروابط و المنظمات التربوية و الثقافية و الدينية و المحافظة على القائمة منها.
- الاعتراف بحق ممارسة الدينية.
- إقامة اتصالات و ا لحفاظ عليها فيما بينهم بلا قيود، داخل بلدهم و الاتصال عبر الحدود مع الدول و الجماعات الأخرى.
- إنشاء و صيانة المنظمات و الروابط داخل بلدهم و المشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية.
- السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من أجل الدفاع عن مصالحهم الجماعية.[1]

عند التطرق إلى تقديم المطالب المتعلقة بمصالح الأقليات الطائفية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مسائل مهمة.

1- إن المصالح الاجتماعية للأقليات الطائفية ليست واحدة حيث يوجد تنوع في المصالح الفردية و الجزئية داخل كل جماعة طائفية.

2- التنظيم السياسي ضرورة لصياغة الأهداف و التعبير عن المصلحة الجماعية.

3- بعض التغيرات السياسية عن المصلحة الجماعية لأقليات طائفية تكون أكثر مصداقية و أصالة عن غيرها، فهي تقوم على عملية التعبئة الطائفية وأكثر هذه الحركات أصالة و هي تلك التي تمثل المصالح المشتركة للجماعة على أفضل وجه على مستوى المبادئ.

[1] - حسان بن نوى، مرجع سابق، ص 110- 111.

4- مصالح الجماعة و تغيير الأهداف أثناء مجرى الصراع الطائفي حيث يتزايد الإجماع على المصالح المشتركة أثناء مجرى الصراع المكشوف، و طبقا للمبدأ السيسيولوجي المستقر فإن الصراع مع عدو خارجي يزيد من التضامن داخل الجماعة.

5- كما أنه لا بد من ا لتمييز بين نوعين من الأقليات على ذكر ابن خلدون قبائل بدون تنظيم سياسي و التي تتطابق فيها العلاقات السياسية على علاقات القرابة و قبائل بتنظيم سياسي و التي تصل فيها الأستقراطية القبلية أن تستقل ذاتياً و جزئياً و أن نضمن سيطرتها على باقي القبيلة بدون أن تقطع صلتها مع علاقات القرابة، ففي هذا التناقض بين السيطرة التي تمارسها الأرستقراطية القبلية و دعم العلاقات للتعاون القبلي.

والشيعة معرضون دائما للتشكيك في عقيدتهم ووطنيتهم إذ ينبغي عليهم دائماً إثبات إسلامهم وعروبيتهم وحقى أي علاقة لهم بإبراز وألا يعدون خونة وعملاء كما أنهم ممنوعون أيضا من بناء عتباتهم وحسينياتهم الشيعية.

وأن السعودية لا تغير من سياستها المتسمة باستخدام العنف اتجاه الحراك السياسي السلمي المفتوح إلا بعد المصادمات العنيفة لتحدد بعدها الأطر السياسية و الاجتماعية لحل هذه المشاكل من هذا النوع و عليه فسلوك النظام السعودي يعطي صورة واضحة عن عدم الاستجابة لأي مطالب وحقوق إلا عن طريق العنف والمصادمات.

كما يشير الدكتور " **حمزة الحسن** " أنه ليس هناك أي جهة غير التيار السلفي له حقوق الحديث عن الحقوق في السعودية هو حديث عن شيء خيالي.[1]

بالنسبة للعراق هناك مطالب العديد من الشبكات و الجمعيات للكلدو و آشوريين التي لا تعد و لا تحصى 150 جمعية في أوروبا و 200 جمعية في الولايات المتحدة الأمريكية، 20 في كندا، 30 في أستراليا، 70 في نيوزيلندا، و قبض من الملتقيات و وسائل التعبئة و

[1] - المرجع نفسه، ص 112- 113.

هذه الطائفة تعمل على بناء ذاتها فطالب الآشوريين بالحقوق الثقافية و الأنثو قومية لأن و عياً جديداً تبلور وسط هذه الجماعة و أن تدعو منظماتهم و نشراتهم استمرا إلى الواجب القومي و ضرورة الحكم الذاتي.

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات:

غالبا ما تطرح الجماعات الإثنية مطالب تتطابق مع تصنيفها بمعنى أن تلك المطالب تتغير بتغيير صنف جماعة إثنية ما و و ضعيتها داخل الوسط الذي تعيش فيه.

و لقد أضحت الصورة المشتركة لأغلب المجتمعات المتنوعة أثينا تتمثل في مسألة التوتر و الشحن الإثيني كما هو الحال في قارة إفريقيا بحيث تعد إفريقيا قارة التعدد و التنوع.

و بخصوص تصنيف الجماعات الأثينية نجد أن هناك العديد من الاتجاهات المتباينة بهذا الصدد، و يرجع ذلك إلى الاختلاف في الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف فمختلف الجماعات العرقية عن بعضها البعض و ذلك من خلال العديد من الخصائص منها الذاتية كالسلالة و الدين و اللغة و أخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي و السياسي وهذه الجماعات وعليه فلا يمكن تصنيف المجموعات الأثنية وفقا لمعيار واحد.

ركز بعض الباحثين على معيار الصفات المميزة لجماعة إثنية في تصنيف الجماعات الأثنية والتفرقة بينها ويسميه البعض الآخر بمعيار المقومات الذاتية والذي يقصد ذلك الخصائص والصفات والتي تميز جماعة إثنية عن الجماعات الإثنية من عدة زوايا كالسلالة والعنصر واللغة والثقافة أو الدين والطائفية كما تصنف أيضاً وفقاً لغاياتها:

- اندماجية انفصالية أو استقلالية كالصهيونية و النازية
- وعلى أية حال فإننا نرى أن أظهر الاتجاهات في هذا الصدد على حدّ تعبير الدكتور" **أحمد وهبان** " تتمثل اتجاهين و هما:

- **الاتجاه الأول:**

ويشير ويستند أنصاره في تصنيفهم للجماعات الأثينية استناداً إلى مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها، كما أن هناك معيار آخر وهو معيار المولد وطبيعة النشأة.

- **الاتجاه الثاني:**

ويصنف أنصاره الجماعات الأثينية إلى جماعات سلالية وجماعات لغوية وجماعات دينية وذلك على النحو التالي:

- **الجماعية السلالية:**

وهي جماعة إثنية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك كما تعد السمات الجسمانية (أو وحدة السمات الفيزيقية كلون البشرة) عنصرا هاماً في تمييز جماعة بشرية عن أخرى على اعتبار أن هذه الرابطة هي المقوم الأصيل لذاتيتهم ولتمايزهم جماعتهم إزاء غيرها من الجماعات التي تتشكل منها مجتمعهم و تنشر الجماعات السلالية في العديد من دول العالم.

- **الجماعة اللغوية:**

وهي كل جماعية إثنية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة ويتمايزون من خلالها، عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى في مجتمعهم فهي تعتبر اللغة المقوم الأساسي الذي يميزها عن باقي الجماعات، ومن أمثلة ذلك المجتمعات ذات التعددية اللغوية الثقافية في عالمنا المعاصر كل من العراق، تركيا، إيران، وبلادنا الجزائر وغيرها.

- **الجماعة الدينية:**

تعد رابطة الدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب حتى إن اختلفت سلالاتهم ، فالجماعة الدينية هي كل جماعة إثنية تمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات الأثنية التي تشاركها ذات المجتمع.

- **تصنيف الجماعة الإثنية حسب معيار المولد و النشأة:**

يعتبر بعض الباحثين أن معيار المولد و طبيعة النشأة من المعايير المهمة في تصنيف الجماعات الأثينية، وحسب هذا المعيار فإنه توجد مجموعات أو جماعات أثينية تمثل السكان الأقليين للدولة المعنى أن هؤلاء قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه، كالهنود الحمر في أمريكا و غيرها، و غالبا ما تكون هده الجماعات قد تعرضت للقهر و الاضطهاد، وحتى الإبادة من قبل الشعوب أخرى إستقرت بهذه الأقاليم تمثل الموطن الأصلي أو الموطن الأهم لهذه الأقلية كما توجد أقليات موزعة على أقاليم الدولة، دون أن تكون لها منطقة محددة فيها.

إضافة إلى تركز أقليات أخرى على حدود الدولة من قبل الحرب العالمية الثانية مع تواجد إثنيات أخرى تشارك دولة مجاورة قوميتها، و إذا كانت أثينيات أخرى مجزئة أو مشتتة عبر العديد من الدول.

تصنيف الجماعات الأثينية حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية هكذا إلى جانب المعايير السالفة الذكر يضيف باحثون أخرون المجموعات الأثينية وفق الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بحيث توجد مجموعة أثينية أفضل من غيرها من الجماعات من حيث المستوى المعيشي، أو من حيث مستوى المشاركة السياسية داخل مجتمعاتها بحيث نجد:

1- الجماعات المسيطرة:

هي تلك الجماعات الأثينية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعاتها و التي تتبوأ أفرادها أرض الواقع الاجتماعية كما يشكلون الفئة الأكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبيراً عن هويتهم.

2- الجماعات غير المسيطرة:

وهي الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة و تحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية.[1]

[1] - وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 193.

المبحث الثاني: تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي الداخلي.

يبدو و لغرض توضيح تأثير الأقليات على الاستقرار الداخلي للدول ضرورة التطرق إلى مسألة أساسية ،وهي مسألة التعدد الاجتماعية الثقافي داخل الدولة أو داخل المجتمع.

يرى المختصون في الدراسات العرقية بأن ظاهرة التعدد الاجتماعي الثقافي هي ظاهرة تميز العديد من الدول إن لم نقل أغلبها، وهذه الخاصية تطبع حتى تلك الدول التي تبدو متجانسة من حيث تكوينها الاجتماعية كما أنها لا مرتبط بدرجة تقوم أو تخلف الدولة نهى ظاهرة تعرفها الدول لمتقدمة و الدول المتخلفة على حد سواء،و تأتى هذه التعددية نتيجة عدة عوامل أهمها تجرك وتنقل الجماعات البشرية من مكان إلى آخر بحنا عن ظروف أسب للاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى السياسات الاستعمارية المتمثلة أساسا في تقسم مناطق النفوذ دون مراعاة العوامل البشرية هما أدى إلى خلف حدود أساسية وجغرافية لا تتفق مع الحدود التي تفصل بين الشعوب.

من خلال هذا فإن الدول تنقسم من حيث التركيب الأثنوغرافي إلى دول ذات تركيب أثنوغرافي بسط لكنها بساطة نسبية انظر عملية المزج بين الجماعات التي تمت داخل هذه الدولة منذ زمن بعيد وأخرى ذات تركيب نظرا لغياب عملية المزج داخل هذه الدول المركبة والتي يميزها غياب عملية المزج بين الجماعات المختلفة بل بقاء كل واحدة منها المحتفظة بذاتيتها و قيمتها، الأمر الذي قد يكون حسب البعض مصدرا لبعض لضعف الدولة و تهديداً لتماسكها.

من خلال ما تقدم يعتبر بعض الباحثين بأن ظاهرة التعدادية الثقافية تعد من بين أهم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة خاصة من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي، فالدولة المتجانسة عرقيا و دينيا أو لغوياً تكون أكثر استقرارا من الدولة المتنوعة، فالتنوع من

شأنه يخلق تترات داخل هذه الدول، أخطرها نشوب النزاعات و الحروب الأهلية سواء بين الجماعات المختلفة أو بين هذه الأخيرة و بين السلطة الحاكمة الأمر الذي يهدد استقرار الدولة وأمنها الداخلي.[1]

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الوضع الطائفي في الواقع وواقع الأقليات في الوقت الراهن.

احتفظت الطائفية منذ سقوط نظام البعث عام 2003م بدلالاتها السلبية العامة في المشهد العراقي فسكان بغداد الذين ابتليت مدينتهم بإقتتالات طائفية فاقت أي منطقة أخرى من العراق. يميلون نحو الابتعاد عن رمي التهم الجوفاء ضد الجماعة الأخرى.

مفضلين على ذلك تحميل مسؤولية القطاعات المرتكبة إلى جهات خارجية كفرق الموت الشيعية " **الصفويين**" " **شيعة إيرانيون** " أو القاعدة أو مقاتلون من أغلبية غير عراقية و" **لاسو**" ، " **المرتبطين بالسعودية** " فأبناء المذهب الشيعي لأي طبقة أنتموا يدينون إدانة لا لبس فيها الطائفية كقوة مرمرة، و يمكن التماس ذلك من خلال محاورة عامة الشعب كما من خلال خطب آية الله علي السيستاني الذي أدناه بشدة في أوائل عام 2007م، كل محاولة للتعاطي مع المسائل الطائفية خارج إطار الدراسة العلمية الهادئة و رفض في رد فعل ضد العدد المتنامي من الأجانب المؤيدين لبناء و إقامة الطائفية في العراق.

والجهود الرمية إلى تكريس وتعميق الاختلافات الطائفية على وجه الخصوص من الأحزاب السياسية ذات الممارسات الطائفية الواضحة تجد صعوبة في إنكار البعد الطائفي الايديولوجي لنشاطها ومن الممكن أن تكون هذه الظاهرة قد تجلت بشكل واضح في نموذج المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي أطلق مبادرة لدمج تسع محافظات ذات أغلبية شيعية في كيان فيدرالي واحد.

[1] – أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق الذكر، ص 169.

لكنه اختار التركيز في خطابه العلني على المبررات النفعية لمخططه " **أمن الشيعة** " عوضا عن صياغة هيكل ايديولوجي متقدم يشدد على الاختلافات الثقافية مع السنة [1].

إذا كانت الطائفية تتشكل بالفعل قوة ناقدة في العراق، لماذا لا يذهب هؤلاء بالأمور إلى خواتيمهما؟

مما لا ريب فيه أن هناك بعض السفاكين الطائفين الذين يعملون في الميدان في مدن كبغداد على إقامة مجالات طائفية عبر تطهير بعض المناطق مع أفراد الطوائف الأخرى لكن فشلهم في استقطاب الدعم الشعبي حتى من أكثر الأحزاب طائفية بين بعضا من حدود الطائفية الإيديولوجية قائمة في العراق.

- التقسيم كسيناريو أسوأ الأحوال:

ومن بين الألفاظ الأخرى التي تحمل دلالات سلبية في الخطاب السياسي العراقي التقسيم، وهنا أيضا نرى أن الظاهرة جلية في تاريخ العراق الحديث فقد حذّروا القوميون العراقيون في الصحف المصادرة في بغداد في عشرينيات القرن الماضي من المطالب التي تصاغ بألفاظ طائفية لأن من شأنها أن تسرع انطلاقة عملية تؤدي إلى تقسيم العراق وخلال فترة الحكم صدام حسين كان المعارضون أنفسهم يصفون التقسيم بالشر الأعظم وكان الكتاب المثربون من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق يخصصون مجالاً كبيراً لتبديد فكرة العائلة.

إن شيعة العراق لم يفكروا يوما بتقسيم البلد أو حتى إخضاعه للامركزية كما كان يتم الرفض بشكل حاسم لأي فكرة تطبيق للامركزية على خلفية المطالبة بالحكم الذاتي للأكراد.

[1] – رايدرفيسار، العرقية الفدرالية، فكرة المواطنة الطائفية في العراق، مؤخوذة من الموقع الخاص بالعراق www.historie.org

والأهم من ذلك أن هذه المواقف السلوكي صمدت أمام منعطف عام 2003 وسقوط نظام بشكل مقدمة التقسيم، كذلك كان مناصروا الأيديولوجية الفدرالية أنفسهم يتوخون الحذر لتجنب التفسيرات الطائفية الفدرالية، فالتقسيم بكل بساطة لا يشتمل العراقيين كما يستميل الغربيين، ويقر المناصرون الشيعة القلائل لتقسيم واضح وصريح للعراق أن نبذ العامة من الشيعة العراقيين لفكرة التجزئة الطائفية يشكل أحد وأهم العوائق التي تقف أمام طموحاتهم.[1]

إن موضوع الوحدة العراقية بأمر جديد فقد تناول الكتاب الشيعة الأوائل في العشرينيات في القرن الماضي الوحدة العراقية كما لو كانت أمراً طبيعياً للغاية فقد كتب **محمد الهدي** – البطير – في عام 1923م متذمراً بمرارة من الأحداث التي هددت تطور العراق و مستقبله بما فيها الحركات الانفصالية التي نشأت في البصرة والتي وصفت ظانها ستحول البلاد إلى " **جسد من دون رأس** ".

بدأت مظاهر التعبير عن حبه للعراق من قبل كتاب شيعة بعد سنوات قليلة من نشوء البلد بشكل رسمي و يتعين على المعلقين المعاصرين الذين يتغاضون بشكل تلقائي عن قومية شيعة العراق بعد عام 2003م، لافتقارها للعمق فقد واجه الزعيم الشيعي **مقتدى الصدر** صعوبة في التشديد على رمزية الكل العراقي.

و يشكل مماثل قام **محمد اليعقوبي،** و حزبه الفضيلة بجهود متقدمة لبناء ايديولوجية قومية عراقية تنسجم مع معتقداته الدينية و على الرغم من ذلك يبدو أن أفكاره المناهضة علنا للطائفية لا تؤخذ على محمل الجد من قبل المسؤولين الأمريكيين، غير أن واشنطن تدعي أن هذا السلوك غير الطائفي هو بالتحديد ما تتوق إليه في العراق وشعر المؤيدون لأكثر المشاريع جلاء من حيث ارتكازها على الطائفية في العراق بضرورة تناول القومية العراقية في تصريحاتهم.

---

[1] – المرجع نفسه، wwwhistorie .org

فقي الخطاب الذي ألقاه زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم في شهر أغسطس 2005م دفاعا عن فكرة كيان فيدرالي ذي غالبية شيعية ، أتى مرار و تكراراً على ذكر الوحدة العراقية كغاية مثلى وتوجه بندائه إلى سكان مناطق تتعدى ما يطلق الغربيون عليها الأرض الشيعية بما في ذلك مناطق مثل: تل عفر (قرب الموصل) و حلحبة (في كردستان).

فيما يخص العلاقات الشيعية السنية نجد أن مثال الوحدة العراقية يرتكز على دعائم قيم العروبة المستمرة فمن أبرز العقبات أمام نموذجية شيعية منفصلة بين العراقيينن أي قيام دولة شيقية الارتباط الوثيق بين شيعة العراق و أساطير انحدارهم من أصول عربية.

كما نشهد الأوساط المسيحية العراقية اتجاهات مماثلة، فبتقسيم المسيحيون اليوم إلى قسمين ضمن من السكان الأصليين ذوي الجذور الكلدوانية وقسم آخر استقر في العراق في فترة حديثه كانت الجماعة المسيحية العراقية مثلها مثل كافة الفرق الطائفية الصغيرة في البلد.[1]

تقسيم واقع الأقليات في ظل البيئة الدولية الراهنة:

لا يمكن إنكار أن النصف الثاني من القرن الماضي فقد تغيرت به العديد من الأفكار و المفاهيم التي كانت سائدة و برزت عديد من القضايا و المسائل المهمة على سطح عالم القانون مثل قضايا حقوق الإنسان عموما و الأقليات خصوصاً و ما أثبته الواقع أن بعض الأقطار لازالت تحرم مواطنيها من أبسط حقوقهم خصوصا الأقليات تحت تهمة عدم الولاء للدولة، و باستثناء أوروبا التي استطاعت حل أغلب مشاكل الأقليات و ليس كلها إلا أن باقي دول العالم لازالت الصورة الثابتة هي الغياب التام لأي تقدم في مجال حمايته لحقوق الأقليات.

[1] – www. historie.org، المرجع نفسه.

والدليل الجلي والواضح هو بروز العديد من النزاعات ومناطق التوتر المرتبطة بموضوع الأقليات بسبب صراعات عنصرية ومذهبية و دينية ولغوية وغيرها كما هو الحال في الصين. (إقليم التبت ومناطق عديدة أخرى) روسيا (منطقة الشيشان)، البوسنة والهرسك بين المسلمين والعرب، وبين المسلمين والكروات وقبرص (الطائفية التركية اليونانية).

وظهرت اليوم حالة جديدة و هي ظاهرة الأقليات غير الأوروبية في أوروبا كما الأقليات الآسيوية و الأقليات الإفريقية خصوصاً المسلمة، وما أصبحت تتعرض له من انتهاكات جسيمة.

- أصبح لها حضورها الطاغي في الإعلام خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.
- والصراع الحاصل في مناطق الأقليات لا تجد له حضور إلا في الدول ذات التركيبة الأثينية أو العقائدية وذات التركيبة العرقية ، فاليوم غالب الأقليات الدينية في العالم تقع ضحايا بالعنف الطائفي التابع من دوافع دينية فباكستان مثلاً رأت فيها منظمة العفو الدولي في تقريرها ، رقم 2006/ 010/ ASA33 والصادر بتاريخ 13 أفريل 2006 أنها لم تأخذ موضوع حماية الأقليات على محمل الجلد.
- ليس فقط الجانب الديني هو الحاضر الأقوى، فالأقليات العرقية كان لها نصيب من الاضطهاد والمثال طائفة الروما في سلوفينيا و هو ما أشارت إليه منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر سنة الماضية في الوثيقة رقم 2006/ 002/ EUR 68
- بتاريخ 16 نوفمبر 2006م و اعتبرت أن هذه الطائفة لا تزال تعاني العزلة على كل الأصعدة وخصوصا على صعيد التعليم بالإضافة إلى تدني وضعهم الاقتصادي والاجتماعي الذي يحول دون حصولهم على برنامج تعليمي مطلوب ومتكامل.

- نفس المثال ينعكس على تركيا، التي أثبتت فيها بعض الدراسات الصادرة عن بعض الهيئات الأوروبية أن تعاطى تركيا مع المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويظهر شكلاً من أشكال الانتهاك الجوهري لتلك المادة و ذلك عن طريق حصر الأقليات التي يمكن أن تستفيد من تلك المادة ضمن الحدود التي يعترف بها الدستور التركي.

واليوم في تقرير أعدته منظمة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات" بعنوان حالة الأقليات في العالم للعام 2007م، و صدر في مارس 2007م، أظهر أن الأقليات تعيش في الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب وهو ما تم نلمسه في المناطق التي تتعرض فيها الأقليات لتهديدات كبيرة كالصومال والعراق، وأفغانستان والتي اعتبرها التقرير من أول اعتبر دول في العالم انتهاكات كحقوق الأقليات.

وعموما فإن الأقليات إلى يومنا هذا العالم لم تحظى بكامل الحماية المقررة لها و نجد تدخلاً دولياً في القضايا المتعلقة لصالح الدول الكبرى، أما القضايا الأخرى فإن مناطق من العالم تشهد انتهاكات سافرة لحقوق الأقليات لكن دون تدخل دولي و لو عن طريق الإدانة.[1]

فعلى الصعيد السياسي أفرز الوضع الذي سارت عليه العملية السياسية بعد سقوط بغداد توافقا طائفيا إثنيا وليس توافقا سياسيا يندرج ضمن ما يصطلح عليه بالديمقراطية التوافقية، حيث جرى إقحام إختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي، وتسيس الانتماءات المجتمعية الطائفية، وتحولها من ولاءات سياسية مخترقا بذلك جوهر مفهوم المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة لا التي لا فرق فيها بين فيصل وآخر، أو مذهب وآخر، أو حتى دين وآخر، وبهذا أصبحت الطائفية خطرا حقيقيا يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة إذ تقترن الطائفية في هذه الحالة بضعف الاندماج الاجتماعي في

[1] - مرجع نفسه،133، 134.

المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات المذهبية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية، وهو ما يجعلها مدور الوقت غير قادرة على الاندماج في هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والنقاش السلمي فيما بينها، أما على الصعيد الاقتصادي فالاقتصاد العراقي في خلفيته التاريخية هو إقتصاد مشوه ومأزوم على مدى أكثر من عقدين وجاء عليه التغير السياسي مترافقا مع رؤى أمريكية، ورغبة محلية نحو اقتصاد السوق، التي جاءت دون خطة تناسب خصوصية الوضع العراقي سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، وقد أشارت دراسة لبعض المختصين إلى الأسباب التي حالت دون إنجاز عملية تحول الاقتصاد العراقي إلى إقتصاد السوق في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، يمكن أن نلخصها كما يلي :

- غياب البرنامج الاقتصادي لدى الطبقة السياسية السائدة.
- منحة الدمار والنهب والفساد.
- ترهل الدولة وعدم قدرتها على رسم السياسة الاقتصادية.
- دور الريع النفطي في حجب المعدل الاقتصادي.
- تأثير غياب المرافقة الاقتصادية في بناء الدولة الجديدة.

ورغم أننا لا ننكر ظهور الطائفية في العراق السابق على الغزو الامريكي للعراق حيث أسست لها الدكتاتورية المنهارة ومارستها كما وأنها حصيلة الاستمراء لطبقة القوى السياسية السائدة نهج الاستقطاب الطائفي والقومي بدلا عن البرامج السياسية مع القوى الأخرى بهدف الحفاظ على سلطتها والتحكم بمراكز القرار فيها، إلا أننا لا تفصل عن عوامل خارجية كان في مقدمتها هذا الغزو دفعت في إتجاه إحياء الطائفية وإثارة النزاعات العرقية.

كان للغزو أهداف ابعد بكثير من مجرد إسقاط النظام العراقي أهمها تحويل التعددية الطائفية في العراق إلى تعددية طائفية سياسية تؤدي إلى تفكيك الدولة العراقية وتكون نظرة لتفكيك الدول العربية المجاورة مما يمهد الطريق لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما

يتماشى مع المطامع الامريكية حيث قامت سلطات الاحتلال بإتباع سياسات غير مباشرة وأخرى مباشرة أدت إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع تغلب عليه الطائفية السياسية، وفيما يلي السياسات غير المباشرة:

ويقصد بها السياسات التي تخد الولايات المتحدة ولم تتخذها عمدا في العراق والتي أدت بصورة غير مباشرة إلى ظهور مشكلة الطائفية السياسية على الساحة العراقية بمجرد دخول الولايات المتحدة الأراضي العراقية قامت بإتخاذ سلسلة من الإجراءات أدت إلى هدم كيان الدولة العراقية مما أدى إلى غياب دور الدولة وهيبتها في المجتمع وهو ما هيأ البيئة السياسة والمجتمعية لإحياء الانتماءات الطائفية والعرقية التي تحول هؤلاء الأفراء من الدولة إلى الكيانات دون القومية.

الملحق:

إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المتممين إلى أقليات قومية أو أثينية وإلى أقليات دينية و لغوية (المواد من 01 إلى 09).

إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد أن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة كما أعلنها الميثاق هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين و اذا تعديد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية والتشجيع بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة والدين وإذا تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها وإذا ترغب في تعزيز أعمال المبادئ الواردة في الميثاق والإعلان العالم للحقوق والإنسان واتفاقية منع جريمة إبادة لافياس والمتعاقبة عليها والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والقهر الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والإعلان المتعلق بالقضاء على أشكال التعصب و التمييز القائمين على أساس الدين والمعتقد واتفاقية حقوق الطفل وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الدين والمعتقد واتفاقية حقوق الطفل وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت الصعيد العادي أو الاقليمي وتلك المعقودة بين الاتحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذا تسلمهم أحكام المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية او دينية أو لغوية وإلى أجليات دينية ولغوية يساهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي، للدول التي يعيشون فيها.

إذا ترى أن الأمم دوراً مهماً تؤديه في حماية الأقليات وإذ تضع باعتبارها العمل الذي تم إنجازه حتى الآن داخل المنظومة التمييز وحماية الأقليات والهيئات المنشأة بموجب العهدين

الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان في تعزيز جماعة حماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية أو لغوية، وإذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الأقليات في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية و لغوية.

وسيصدر عن هذا الإعلان بشأن حقوق الإنسان الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية وإلى أقليات دينية أو لغوية.

المادة 1:

1- على الدول أن تقوم كل في إقليمها لحماية وجود أقليات وهويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .

2- تعتمد الدول والتدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات

المادة 2:

1- يكون الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية المشار إليهم جميعا فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة وإعلان وممارسة دينهم الخاص واستخدام لغتهم الخاصة سرا وعلانية وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز.

2- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحيلة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.

3- يكون للأشخاص المنتمين إلى الأقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما في القدرات الخاصة بالأقلية التي ينتمون.

4- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة لهم و الحفاظ على استمرارها.

5- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا و يحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسليمة مع سائر أفراد جماعتهم و مع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى.

المادة3:

1- يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم بما فيها المبينة في هذا الإعلان بصفة فردية، كذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم ودون أي تمييز.

2- لا يجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبنية في هذا الإعلان أو عدم ممارستها وإلحاق أية أضرار بالأشخاص المنتمين أقليات.

المادة 4:

1- على الدول أن تتحد وعلى الحال تدابير تضمن أن ينتمي للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة دون أن يتميز وفي مساواة تامة أمام القانون.

2- على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم إلا في الحالات التي لا يمكن فيها تكون ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطن ومخالفة للمعايير الدولية.

خاتمة

خاتمة

خاتمة :

رغم تشعب وتعقيد الموضوع الذي تناولناه بالتحليل والتوضيح في دراستنا هذه إلا أننا حاولنا بقد الإمكان توضيح وتحليل أهم جوانبه وذلك وفقا للإشكالية المطروحة، فموضوع الأقليات من أهم الموضوع التي تطرح للتحليل والنقاش وتخلص هذه الدراسة في موضوع الأليات والتي يكتسي حساسية كبرى إذ يرتبط أساسا بمتغيرين رئيسيين : الأول يتعلق بإعتبارات الوحدة الوطنية والسيادة والتي تعتبرها الدولة المجال المحفوظ لها، حيث تعد شؤون الأقليات شأنا داخليا محضا، والثاني يندرج في سياق التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات، وضمن منطق التحول في مفهوم الأمن من مفهوم التحول شكل أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوة والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة والتي منها أحيانا الحكم الذاتي والإنفصال مدعومة بالقوى الخارجية التي تتستر وراء ترسيخ الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وتأجيج الأقليات الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم الاستقرار السياسي وتدخل الدول الأجنبية.

يتضح في المبحث الأول مدى التطور الذي ما زال مفهوم الأقليات يعرفه، فرغم قدم الظاهرة وعالميتها إلا أن الإختلافات الموجودة بين الأقليات حالت دون الإنتقال لهذا المفهوم إلى دائرة المصطلحات ومع ذلك فإنه يمكن القول بوجود حد أدنى من الإجماع من الباحثين على المكونات الأساسية طور المفهوم الذي يتميز أيضا بكونه مفهوما مركبا.

وبالنسبة لجذور الطائفية تعد بدعة جديدة أدخلها الإستعمار والصهيونية من خلال ما نقرأ في بعض التحليلات العربية المعاصرة ولعل الطائفية المذهبية في بلادنا بدأت منذ سقيفة بني ساعدة أو حرب الجمل أو كربلاء، أو زمن البويهيين أو فتنة المعتزلة والحنابلة أو سياسة المأمون، كل هذه الطوائف كانت تحمل ضغائن الطائفية الأخرى، ولكن كمذهبية سياسية قبلية كانت ولا تزال موجودة منذ الجاهلية.

وفيما يتعلق بأهداف ووسائل الأقليات فإنه تم التركيز في الأولى على أربعة مستويات هي : الإنصهار والاندماج الحكم الذاتي والانفصال، هذا الأخير يصطدم بعدم القبول على المستوى الدولي باعتبار هذا الحق (حق تقرير المصير) .

بخصوص وسائل الأقليات فهي ما بين السلمية والعنيفة حيث تحدد بناء على عاملين أساسيين : الاول يتعلق بنية الأقليات وأرها الفكرية والعقائدية، والثاني يتعلق بمدى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على وضع الأقليات داخل النظام السياسي.

بالنسبة للمقاربات النظرية التي تم توظيفها في الدراسة فقد خلصت إلى المجموعات الأقلية حسب المقاربة الإثنية تعد فواعل سياسية في العلاقات الدولية، بعد نهاية الحرب الباردة وقد ساعدها في ذلك عاملين أساسيين: الأول خوف هذه الأقليات من فقدان التجانس وبالتالي الخوف من البقاء والثاني متعلق بالأمن الكامن في اللاوعي عند الأقليات ولا يمكن حسب Barry & Buzan للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن الدائم إلا اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.

توصلت الدراسة من خلال استخدام مقاربة تحليل النظم إلى تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، بإعتبار جماعات الأقليات في منطقة الشرق الأوسط تشكل بمطالبها المختلفة وباستقرارها بالعامل الخارجي ضغوط تفرض على النظام السياسي مواجهتها والقدرة على التكيف مع تأثيراتها وهنا تكمن الدائرة المتكاملة في التفاعلات السياسية الموجهة بصفة السياسة نحو التخصص السلطوي للحكم في المجتمع حسب "**دافيد استون**" هذه الدائرة من هنا برزت قيمة التحليل الوظيفي للنظام السياسي التي حددها **غابريال** في التطويع الاجتماعي تحديد المصالح الاتصال السياسي أو الثانية المخرجات المتمثلة في الفصل في النزاعات.

إن توزيع المتنوع للأقليات عرقيا ودينيا ولغويا قد أثرى الحياة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية في الكثير من دول المشرق الأوسط ثل العراق سوريا ولبنان، الخليج العربي من جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية فالكثير من التطورات المحلية والأقلية أدت إلى جعل هذا التوزيع المتنوع مصدرا للتوترات سياسة وإلى حد النزاعات المسلحة.

إن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأنها جنسها هو الأرقى أو دينها هو الأسمى أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع وأن أي محاولة لإحتوائها خصوصا اذا كانت متميزة ومتجاوزة بحدود الدولة والإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية تزيدها تعقيدا وتشابكا كما حدث في العراق.

مشكلة الطائفية برزت إلى السطح كحقيقة موضوعية موجودة في المجتمع، وهو الشيء الذي جعلها تتحول إلى أداة لتحقيق طموحات سياسية واستخدام خارجي ضد وهذه المجتمعات الطائفية، فلقد إستخدمت القوى الخارجية الطوائف في عملية غزو الأوطان وهذا ظهر جليا خلال الغزو الأمريكي للعراق من خلال الحالف كما حدث في جنوب العراق عند تحالق الشيعة مع الأمريكيين، وكما استخدمت الطوائف في تثبيت الإحتلال والتعاون معه لتنفيذ أجندته، فالأمر لم يقتصر على عمله الغزو وخطط وإنما تم استخدام مسألة الطوائف كورقة ضغط.

الفصل الثالث كان أكثر تحديدا وحاولنا فيه إظهار تصنيف الأقليات ومطالبها وهو مبدأ حق تقرير المصير الأفراد، وأدرجنا مبحثا مستقلا يتضمن سيناريوهات الوضع الراهن في العراق.

قائمة

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أ / المراجع :

1. أحمد عباس عبد البديع، الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد 114، 1993.
2. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات القومية، الدار الجامعية، 2003-2004.
3. حافظ عثمان، الإسلام والصراعات الدينية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دت).
4. حسان بن نوي، تأثير الأقليات على الاستقرار والنظم السياسية في الشرق الأوسط، ط1، 2015، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر.
5. حيدر إبراهيم علي، ملاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2002.
6. سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، لندن، مؤسسة الفجر، ط1، 1993.
7. سمية بلعبد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
8. صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، مكتبة مديولي، 2006، ط1، 2002.
9. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
10. عبد الوهاب الكيلان، الموسوعة السياسية، ج2، ط3، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

11. فارس هاني: النزعات الطائفية في تاريخ الحدي، لبنان، بيروت، الأهلية لنشر والتوزيع، 1980.

12. كاظم الشيب: المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحد، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

13. مارتن غريفيس، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

14. مجلة البيان، عدد 31/12/17 ،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مقال مكتوب : طلعت رميح.

15. محمد مورو: الشرق الأوسط الجديد في مواجهة أمريكا، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

16. محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

2 / الرسائل والمذكرات :

1. حفيظة مكي ، عزيزة بايزيد، الحركات الطائفية في العالم العربي، دراسة حالة لبنان، شهادة ماستر، قالمة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014 -2015

2. سمية بلعيد، النزعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكنغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

3. عبد الحليم موساوي، المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق، 2007-2008.

4. عياد محمد سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال العراقي، رسالة ماجستير، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004.

5. محمد خالد سرحان أبو الريش: الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير، 2003-2011.

6. هاجر ختال، تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام 1991م، رسالة ماجستير، عنابة، كلية الحقوق، 2010-2011.

7. وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار فاروس العلمية، 2007.

8. ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة الماجستير، قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2004-2005.

3/ المواقع الإلكترونية :

1. www.paixbalkans.org/co,tentrubution/gesier-parantbosnie.pdf

2. رايدرفيسار، العرقية الفدرالية، فكرة المواطنة الطائفية في العراق، مأخوذة من الموقع الخاص بالعراق www.historie.org

3. فضيل التهامي، جذور الفكر الطائفي في العراق، مقال منشور على الموقع : www.amabaa.org/malefat/indexiraq3.htm تاريخ التصفح: الاحد 29 مارس 2015 .

فهرس

المحتويات

خطة البحث

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	**-**
فهرس الموضوعات	**-**
الفصل التمهيدي	**أ-ز**
الفصل الأول : أهم الارتباطات المفاهيمية النظرية المفسرة لمفهوم الهوية.	
المبحث الأول : مفاهيم حول الهوية الطائفية وجذورها.	**10**
المطلب الأول : مفهوم الطائفية وجذورها	**10**
المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بمفهوم الهوية	**16**
المطلب الثالث : أهداف ووسائل الطائفية	**26**
المبحث الثاني : أهم المقاربات النظرية المفسرة للهوية الطائفية	**31**
المطلب الأول : المقاربة الواقعية الاثنية	**31**
المطلب الثاني : المقاربة النظمية	**34**
الفصل الثاني : أبعاد الهويات الطائفية في العراق	
المبحث الأول : الهويات الطائفية في المشرق العربي من منظور جيوسياسي	**42**
المطلب الأول : الهويات الطائفية في العراق	**42**
المطلب الثاني : الهويات الطائفية في لبنان	**45**
المطلب الثالث : الهويات الطائفية في الخليج العربي	**47**
المبحث الثاني : الأبعاد السياسية والاجتماعية للهويات الطائفية في العراق	**51**
المطلب الأول : واقع الهويات السياسية والاجتماعية قبل الاحتلال الأمريكي	**51**
المطلب الثاني : واقع الهويات السياسية والاجتماعية أثناء الاحتلال الأمريكي	**55**
المطلب الثالث : واقع الهويات السياسية والاجتماعية بعد الاحتلال الأمريكي	**60**
الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل الوضع الطائفي في العراق	
المبحث الأول: مطالب الأقليات و دوافع تصنيفها.	**71**
المطلب الأول: مطالب الأقليات.	**71**

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات.	**74**
المبحث الثاني: تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي.	**78**
المطلب الأول: تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي الداخلي.	**78**
المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الوضع الطائفي في الواقع وواقع الأقليات في الوقت الراهن.	**79**
خاتمة	**92**
قائمة المراجع والمصادر	**-**